بيان ضد الإبادة والتجويع والاستسلام[1]

عامان على الإبادة
المقاومة غاية وهدف

صادر عن مجموعة من المثقفين الفلسطينيين، عنهم:

غسان أبوستة **سيف دعنا** **وسام الفقعاوي**
صبيح صبيح **صلاح الحموري**

1 **للبيان الأول**، انظر: بيان ضد الإبادة والاستسلام: من أجل الأمل والصمود والمقاومة https//:www.al-akhbar.com/قضايا-وآراء/829678/بيان-ضد-الإبادة-والاستسلام--من-أجل-الأمل-والصمود-والمقاومة

فاتحة

منذ عامين، منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، يتعرض قطاع غزة، أحد أفقر مناطق العالم، المحاصرة بشراسة غير مسبوقة منذ أكثر من عشرين عاما، لحروب إبادة صهيونية همجية غير مسبوقة في عنفها ودمويتها وشموليتها وآليات تنفيذها، تشارك فيها عسكريا وأمنيا وسياسيا وماليا وإعلاميا أغنى وأقوى دول العالم، على رأسها الولايات المتحدة وكندا وغالبية الدول الأوروبية، وحتى بعض الحكومات العربية والإسلامية. ففي السنة الأولى فقط، (من تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٢٣- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤)، ساهمت الولايات المتحدة، كندا، وأوروبا في تمويل أكثر من ٨٠٪ من تكاليف حرب الإبادة، هذا عدى عن التكاليف الإضافية التي دفعتها بفعل مشاركتها الفعلية عسكريا ولوجستيا وسياسيا وإعلاميا، وتكاليف تنفيذها عمليات عسكرية ذات صلة بحرب الإبادة في مناطق متعددة من الإقليم.

ومنذ أواخر عام ٢٠٢٣، يتعرض جنوب لبنان، والبقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت أيضا لحروب إبادة مماثلة، تسعى إلى تدمير البنى التحتية التي تجعل من الحياة ممكنة، وتهجير أهلنا منها قسرًا، بهدف تفريغ المنطقة من الحاضنة الاجتماعية للمقاومة، ضمن عمليات متكاملة تنخرط فيها مع الكيان الصهيوني، القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وحتى تجد لها أصداءً من التواطؤ الرسمي المحلي والعربي.

وفيما تدخل حروب الإبادة الهمجية على غزة عامها الثالث، أصبح واضحا أنه لا يمكن فصلها عن مشروع إمبريالي أميركي-أوروبي أوسع، يتجاوز حدود فلسطين ليطال الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية برمتها، وحتى الجنوب العالمي كله. وأصبح واضحا خلال العامين الأخيرين، أكثر من أي وقت مضى، أن الكيان الصهيوني أداة تنفيذية أساسية لهذا المشروع، تقوم «بالعمل القذر» نيابة عنهم[1]. فما يجري في غزة، وفلسطين، وأيضا لبنان واليمن راهنا، لا يمكن اختزاله في كونه مجرد مأساة إنسانية مروعة، برغم بشاعتها، أو حتى انتهاك جسيم للقانون الدولي، وإن كان أيضا كذلك كما توثق المؤسسات الحقوقية والمحاكم الدولية. وما يجري في فلسطين لا يمكن توصيفه حتى كمجرد حرب إبادة أخرى كالتي عرفتها الإنسانية في أحلك لحظات تاريخها الحديث. بل إن ما يجري هو حرب إبادة من نوع جديد، تُشَكِّل تحول نموذجي، يميزها عن كل تجارب وحالات الإبادة السابقة. فلم يسبق في كل التاريخ الحديث أن شهد العالم، وعلى مرأى ومسمع مليارات البشر، جريمة إبادة جماعية واسعة النطاق تُنفذ في الزمن الفعلي، وعلى مدار عامين متتاليين، وتنقل للعالم بالبث الحي والمباشر، كما يحصل في غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

---

1 Merz ,S ,2023) .September .(19 Merz's improvised dirty work :Foreign policy raises eyebrows .International Politics Quarterly.
https//:ip-quarterly.com/en/merz-improvised-dirty-work-foreign-policy-raises-eyebrows:~:#text=When20%Zimmermann20%put20%it20%to,blown20%preemptive20%attack20%was20%justified.

ما يجري في فلسطين هو تجسيد فعلي لحروب إبادة ممنهجة ترتكبها قوة استعمارية استيطانية، في سياق مشروع توسعي يستند إلى عقيدة إبادية، وبتمكين وإسناد ومشاركة وتمويل غير مسبوق من البنى السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والأيديولوجية لمنظومة الهيمنة الغربية. في الحقيقة، لا يمكن إدراك حقيقة حروب الإبادة على غزة (وفلسطين) ولبنان منذ البداية، ولكن تحديدا العدوان الراهن، بمعزل عن الإستراتيجيات الإمبريالية الغربية، وبمعزل عن حقيقة وطبيعة منظومة الهيمنة الكونية التي تشن حروب عدوانية وإبادة وتجويع على كل شعوب الجنوب العالمي، حتى وإن كان تركيز العنف الغربي الهمجي في العقود الأخيرة على المنطقة العربية أساسا، وفلسطين خصوصا.

والفهم الشامل لحروب الإبادة والتطهير العرقي في فلسطين (غزة والضفة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨)، وأيضا في لبنان[2] والعدوان المستمر على اليمن وباقي دول المنطقة، يبقى ناقصا بالاستناد للتوثيق، والبيانات، والتصريحات التي تشير لنية الإبادة فقط، وحتى في اعتماد التعريف القانوني، حتى وإن كانت ضرورية. المعرفة بالإبادة تبقى ناقصة إن لم تصبح جزء من رؤية تحررية شاملة تؤسس وتقود إلى الفعل المقاوم. فليس المطلوب فقط تسمية الجريمة بوصفها «إبادة جماعية»، بل تحويل هذا التشخيص إلى منطلق لبرنامج كفاحي شامل ومنظم يرفض أن تتحول الشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعبان الفلسطيني واللبناني، إلى مجرد مادة أرشيفية لبحوث مستقبلية عن الإبادة، كما حدث مع شعوب أخرى تم القضاء عليها تحت أنقاض الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية.

إن الإسناد والدعم الأميركي – الأوروبي الشامل لمشروع الإبادة الصهيوني الغربي في فلسطين والمنطقة لا يُعَبِّر فقط عن مجرد انحيازات ظرفية. فحروب الإبادة التي نراها في فلسطين ولبنان مدفوعة بأسباب استراتيجية وخطط إمبريالية - صهيونية كبرى، وهي تجسيد صارخ لطبيعة وحقيقة المشروع الإمبريالي-الصهيوني، الذي يستند إلى استراتيجيات طويلة المدى لإعادة تشكيل الخرائط السياسية والديموغرافية للمنطقة وفق متطلبات منطق الهيمنة والإبادة، وهي أيضا جزء من حالة إقليمية وحتى عالمية يتضح فيها أن العلاقات الرأسمالية في عصر الإمبريالية هي بالجوهر علاقات قتل وإبادة. فبنية الرأسمالية الإمبريالية الحديثة وتراكم رأس المال، يرتبطان بنيويا بمنظومات العنف والموت والتجويع والإبادات التي تملأ العالم، ولا علاقة لما يحدث بتهديدات مُفبركة وتوصيفات كاذبة يُروج لها شركاء الكيان في الإبادة من الحكومات الى الإعلام في سرديتهم التضليلية. فالإعلام الغربي، خلال السنوات الأخيرة، أثبت أنه ليس فقط لا يمثل سلطة رقابية أو أخلاقية، كما يدعي، بل أنه أحد الأدوات التنفيذية الأساسية البشعة للإبادة وللمشروع الإمبريالي، تعيد إنتاج أبشع السرديات الكولونيالية وأكثرها عنصرية واستشراق، وتوفر الغطاء «الأخلاقي» والسياسي لحروب الإبادة المدمرة، مع تعتيمٍ ممنهج على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في الجنوب العالمي، وتحديدًا في فلسطين ولبنان واليمن وإسكات ممنهج ومقصود لصوت الضحايا. فالكيان الصهيوني وحلفائه الغربيين لم يترددوا حتى قبل حروب الإبادة الراهنة على شعوبنا في المنطقة من الترويج

2 تم تدمير ٣٧ بلدة وقرية تماما، كما تم تدمير أكثر من مئة ألف وحدة سكنية تماما ومئات الآلاف جزئيا منذ بدء العدوان في الجنوب، البقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت، واستكمل تدمير بعضها كليا بعد سريان وقف إطلاق النار، كما حصل في تدمير الناقورة وكفار كلا وميس الجبل.

بوقاحة لخطط إعادة رسم وتشكيل الإقليم وخرائطه[3].

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديدا مع نكبة فلسطين ١٩٤٨، تحول الوطن العربي الى ساحات حروب دائمة، وتحولت الكثير من مدنه وحتى بعض دوله الى مقابر جماعية كبرى لضحايا العنف الإمبريالي الغربي والصهيوني، خصوصا في العقود القليلة الماضية. فلقد تجاوز عدد ضحايا الحصار والحروب الأميركية-الغربية الهمجية المتتالية وتبعاتها على العراق بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٦ فقط أكثر من ثلاثة ملايين شهيد، بالإضافة لتدمير الدولة العراقية وتقويض نسيجها المجتمعي [4]، فيما دمرت الحروب الإمبريالية الدولة الليبية كليا وحولتها الى دولة فاشلة في حالة حروب مستمرة، وأغرقت سورية في أتون حروب كارثية دمّرت بناها التحتية وأعادت مجتمعها عقودًا إلى الوراء مترافقا مع انخفاض حاد في متوسط العمر وفقدان جيل كامل من الشباب، ما أسس لغياب أي افق بإمكانية الاستقرار في المستقبل[5]. أما اليمن، أفقر دول المنطقة على الإطلاق، فأصبح نموذجًا مركّبًا لمصفوفة الفقر والعدوان العسكري والتجويع الجماعي المستمر. وفي فلسطين ولبنان، فإن ما نشاهده من عنف صهيوني ـ إمبريالي يومي على مدى العامين الماضيين من تدمير وإبادة لمدن وبلدات ومناطق كاملة ليس إلا تكثيفا لما كان يحصل بشكل مستمر خلال الثمانين عاما الماضية ولا يزال.

وما يجري اليوم من حروب إبادة في فلسطين، هو امتداد لتاريخ طويل من العنف الإمبريالي الاستعماري الغربي ضد شعوب المنطقة والعالم. فكل ما يحصل من عدوان على فلسطين خصوصا، والوطن العربي عموما، يتزامن كذلك مع مسار عالمي كارثي على مستوى الأمن الغذائي والإنساني، كما على المستوى العسكري. فبيانات مؤسسة الأمم المتحدة لـ «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (أي بي سي) يشير إلى أن أكثر من نصف مليار إنسان في غالبية دول الجنوب العالمي، من بنغلاديش في الشرق الى غواتيمالا في الغرب، مرورا بأغلب الدول الإفريقية (الغنية جدا بالمصادر والثروات)، يعيشون في درجات متقدمة (٣-٥) من انعدام الأمن الغذائي، من «الأزمة» الى «الطوارئ» و»الكارثة».[6] هذا الواقع لا ينفصل عن آليات الهيمنة الرأسمالية التي تحتكر الموارد وتستثمر في الموت والفقر بوصفهما أدوات لضمان السيطرة. أما عسكريًا، فقد تحوّل الجنوب العالمي إلى مسرح عمليات شبه دائمة للقوى الغربية، حيث نفذت القوات الخاصة الأميركية لوحدها، بحسب تقارير رسمية، ١١٦ عملية في عام ٢٠١١،[7] ارتفعت إلى ٩٦ عملية في أفريقيا فقط بحلول عام ٢٠١٦[8]، ما يعكس التوسع المستمر في العقيدة العسكرية الإمبريالية.

---

3 https.2001-2009//:state.gov/secretary/rm.2006/69331/htm

4 Boyle ,F .A .(2013) .Legal protection of children in armed conflict :The Iraqi children genocide) Illinois Public Law Research Paper No(14-1 .

5 Syrian Center for Policy Research ,2016) .February .(Confronting fragmentation :Impact of Syria crisis report .2015 https//: scpr-syria.org/publications/confronting-fragmentation/

6 https//:www.ipcinfo.org

7 US Army ,(2011) Army special ops continues to grow ,increase optempo, https//:www.army.mil/article/52042/army-special-ops-continues-to-grow-increase-optempo

8 US Special Operations in Africa ,(2016) Sub-unified command of USSOCOM – Unclassified, https//:s3.documentcloud.org/documents-3723613/2016/SOCAFRICA.pdf

في ضوء ما تقدّم، لا يمكن فهم الحروب الدائرة في فلسطين، خصوصا في غزة، ولبنان أيضا بمعزل عن سياق المشروع الإمبريالي الغربي الأوسع. فهذه الحروب ليست أحداثًا استثنائية أو معزولة، بل تمثل محطات متكرّرة ضمن مشروع استعماري إمبريالي غربي مستمر يعيد إنتاج آليات الإبادة بأشكال وأدوات متجددة. ومن هذا المنظور، لا تُعتبر المقاومة مجرّد ردّ فعل ظرفي، بل ضرورة وجودية، وأفقًا تحرّريًا في مواجهة مشروع لا يسعى فقط إلى الإبادة الممنهجة للشعب الفلسطيني، بل إلى نفي الوجود العربي السياسي والثقافي واقتلاعه، وليس فقط إخضاعه أو السيطرة عليه.

غير أن مرور عامين على هذه الحروب الإبادية أظهر، بشكل أكثر جلاءً من أي وقت مضى، أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في غياب الوعي بما يحدث وكيف يحدث ومن المسؤول عنه، أو في قصور الفهم لدى الشعوب العربية والإسلامية، وحتى لدى شعوب العالم عمومًا (لا سيما منذ انطلاق حرب الإبادة على غزة)، لطبيعة الكيان الصهيوني ومشروعه، أو لطبيعة التحالف الإمبريالي الغربي الداعم له. بل تتجسّد المعضلة أساسا في غياب الوعي الثوري الفاعل، أي الوعي الذي يُترجم إلى ممارسة سياسية وتنظيمية ثورية قادرة على المقاومة والمواجهة والتغيير. وفي ذروة المجازر التي ينفذها الكيان الصهيوني، مدعومًا بشكل مطلق من المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، برزت في بعض الأوساط العربية والفلسطينية، مقاربات اختزالية تعمل على تشييء الإبادة وتتعامل معها بوصفها قضية إنسانية أو قانونية أو جنائية، او حتى كحدث استثنائي في الصراع القائم ومن خارج سياقه الحقيقي، فاقتصر التركيز على توثيق الجرائم وتوصيفها ضمن الأطر القانونية الدولية، دون أن ينعكس ذلك في فعل مقاوم مناسب ومتناسب يعادل جسامة الكارثة وأبعادها التاريخية والوجودية.

استنادًا إلى مجمل ما وقع منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وارتكازًا إلى غياب ردود الفعل التي تليق بحجم المأساة وجسامتها، يمكن الاستنتاج، بكل وضوح، إننا نعيش لحظة من أشد لحظات غياب الوعي الثوري في التاريخ العربي الحديث. والمقصود هنا ليس غياب المعرفة بما يحدث ومعرفة المسؤول الحقيقي عن ما يحدث، بل غياب التلازم الضروري بين الوعي والممارسة. ولا تقتصر هذه الأزمة على الإقليم العربي فحسب، بل تتعداه إلى العالم بأسره، في ظل ترييع وتدجين الطبقات العاملة والقوى الاجتماعية المتضررة، وانهيار وتراجع نوعي في أدوار الأحزاب السياسية التقليدية، وفقدان الفاعلية الثورية. فالمعرفة وحدها، مهما كانت واضحة، لا تفضي إلى التغيير ما لم تتجسَّد في فعل جماعي منظّم ومقاوم.

إن حالة الشلل الجماعي والصمت، أمام هذا التوحش، هي في جوهرها التعبير الأوضح عن الانهزامية وغياب الوعي الثوري الحقيقي. وبالتالي ليس المطلوب فقط فضح أدوات الهيمنة والرأسمال العالمي بوصفها أدوات قتل وإبادة – سواء أكانت أدوات عسكرية أم اقتصادية أم سياسية أم أيديولوجية – بل إلى التأكيد أيضا على أن وجود أدوات ورموز مقاومة فعالة قادر على إظهار هشاشة البنية الإمبريالية وضعفها الكامن، إذا ما وُوجِهت بفعل ثوري حقيقي.

لهذا، فاستمرار الصمت العربي والعالمي أمام ما يحدث في فلسطين، وأيضا لبنان واليمن، لا يمثل فقط

إخفاقًا أخلاقيًا كارثيا للإنسانية جمعاء، بل **يشير إلى تحوّل عميق في بنية الفاعل الاجتماعي والتاريخي على المستويين العربي والإسلامي، وأيضا على المستوى العالمي. فهذا الغياب لم يعد مجرد انكفاء سياسي أو عجز مؤسسي أو ضعف تنظيمي، بل يُمكن قراءته بوصفه انعكاسًا لهيمنة رأس المال والمنظومة الإمبريالية التي تعيد تشكيل الوعي الجمعي والخيال السياسي وتعيد تشكيل أنماط الوعي والسلوك والإدراك الإنساني، بحيث يُدفع الناس نحو القبول بصيغة أحادية للحياة: نحو صيغة يكون فيها الصمت نوعًا من التعايش مع القتل، ويُختزل فيها أمل الصامتين بأن يأتي قتلهم من قبل آلة التوحش الإمبريالي الصهيوني لاحقًا لقتل الآخرين فقط، لا أكثر**. فالرأسمالية المتوحشة، أفرغت وتُفرغ الفعل الجمعي من مضمونه، وأعادت إنتاج البشر بوصفهم أفرادًا منفصلين، لا يملكون سوى أن يصمتوا وهم يشاهدون، في قتل غيرهم، قتلهم المؤجل فقط.

لهذا، لم تعد إبادة الفلسطينيين مجرّد قضية سياسية أو إنسانية فحسب، **بل أصبحت مرآة تعكس مآلات وتحولات العالم الحديث كله، ومصير الإنسانية في ظل الهيمنة الإمبريالية الغربية. والمرعب أن مشاهدة الإبادة، والصمت، والتواطؤ، وأيضا غياب الفعل، باتت علامات فارقة جدا في مرحلة حاسمة جدا تُصاغ فيها الإنسانية من جديد، ولكن، هذه المرة، على أنقاض المعاناة والدمار والإبادة. فالإبادة الجارية في فلسطين**، خصوصا في ظل غياب أي ردّ فعل إنساني فاعل، مناسب، ومتناسب، وضمن نظام عالمي يُعاد تشكيله وفق منطق السوق والربح الذي يتم تحصيله بالقتل والإبادة، **تمثل نقطة تحول مفصلية في تاريخ الإنسانية الحديث. وإن استمرار هذا الصمت، مع تلاشي واندثار الفاعلين التاريخيين، ينبئ بمستقبل قاتم، لا يعاني فيه الإنسان من العنف وحده، بل من فقدان المعنى، ومن عجز العالم عن تبرير إنسانيته أمام أكثر الكوارث وأشدها وضوحًا ودموية.**

لقد بات واضحًا في هذه اللحظة من التاريخ الحديث، أن الإمبريالية الغربية والعلاقات الرأسمالية في جوهرها هي علاقات قتل وإبادة، لا تستهدف الفلسطينيين والعرب وحدهم، وإن كانوا حاليًا في مركز العاصفة الهمجية، بل تتجه نحو الكون بأسره، وبشكل خاص نحو شعوب الجنوب العالمي. وبفضل تضحيات شهداء غزة وفلسطين ولبنان واليمن، يدرك العالم طبيعة وحقيقة المنظومة الرأسمالية الإمبريالية العالمية ومستوى توحشها أكثر من أي وقت مضى. لذلك، فإن الواجب التاريخي والإنساني يفرض استنهاض جميع القوى المقاومة، وتفعيل طاقاتها ضمن الصراع الجاري، من فلسطين إلى كل أصقاع العالم.

المقاومة، في هذا السياق وفي هذه المرحلة، ليست مجرد خيار استراتيجي، بل أصبحت تمثل غاية وجودية وهدفاً بحد ذاتها، وشكلًا من أشكال الدفاع عن الحياة والكرامة في مواجهة منظومة لا ولن تنتج إلا الإبادة، طالما أن رأس المال يتراكم من خلال العنف، والقمع والتدمير والإبادة. وعليه، فإن وجود المقاومة واستمرارها، بكل أشكالها، يُعدّ واجبًا وضرورة قصوى لا بديل عنها في هذه اللحظة المفصلية من تاريخ البشرية.

الإبادة

منـذ الأسـبوع الأول لشـهر تشريـن الأول/أكتوبـر ٢٠٢٣، كان واضحـا وبالأدلـة القاطعـة ان مـا يجـري في قطاع غـزة هـو حـروب إبادة غير مسـبوقة، وليس مجـرد حـرب أخـرى أو عـدوان آخـر، أو حتى حـرب إبادة اخـرى. فمنـذ اليـوم الأول، بـدأ الكيـان الصهيـوني، مسـلحا بدعـم أميركي وغـربي مطلـق وشـامل، بتنفيـذ حملة منهجية ومخططة مسبقا للقتل الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين، مترافقة مع تـدمير منهجي وشـامل للبنيـة التحتيـة المدنيـة والحيويـة، بمـا في ذلـك التـدمير الكامـل للمـدن والقـرى والمخيمـات والأحيـاء السـكنية، المواقـع التعليميـة والثقافيـة، دور العبـادة (مسـاجد وكنائـس)، والمرافـق الطبيـة. كذلـك، أدت العمليـات العسـكرية، وبشـكل مقصـود ومخطـط مسـبقا، إلى تـدمير شـبكات إمـدادات الخدمـات الأساسـية، بمـا في ذلـك شـبكات الميـاه والكهربـاء والاتصـالات والصرف الصحـي. كل ذلـك وغيره الكـثير، ترافـق مـع حصـار غير مسـبوق على القطـاع أدى الى تفاقـم آثـار العـدوان الهمجـي بسـبب الانقطاعـات المسـتمرة في إمـدادات المسـاعدات الإنسـانية التي أسسـت للتجويـع الهمجـي الـذي يتعـرض لـه القطـاع منـذ الشـهر الأول. لـم يكـن العالـم بحاجـة للانتظـار عـامين حتى يبـدأ بعضـه مجـرد تقبـل هـذا التوصيـف الـذي يتفـق تمامـا مـع بنيـة وتاريـخ وجرائـم ودور ووظيفـة الكيـان الصهيـوني منـذ مـا يقـارب الثمـانين عامـا، خصوصـا أن العديـد مـن المؤسسـات الدوليـة والإنسـانية حـذرت مـن احتمالاتـه منـذ الأسـبوع الأول لحـرب الإبـادة.

فبعـد أقـل مـن أسـبوع فقـط على العـدوان، ١٣ تشريـن الأول/أكتوبـر ٢٠٢٣، أصـدر «معهـد ليمكين لمنـع الإبـادة الجماعيـة» بيـان «تنبيـه نشـط بخصـوص الإبـادة الجماعيـة» في غـزة محـذرا «قـادة (دول) العالـم مـن أن الأزمـة مرشـحةٌ للتدهـور إلى نمـطٍ خطيرٍ مـن القتـل الجمـاعي والإبـادة الجماعيـة»، وحَمَّـلَ «قـادة الولايـات المتحـدة تحديـدا (إلى جانـب العديـد مـن القـادة الغربيين الآخرين) المسـؤوليةَ الرئيسـية» بسـبب «اسـتمرارهم في «دعـم «إسرائيـل» بقـوةٍ بالأسـلحة وغيرهـا مـن المسـاعدات العسـكرية». وطالـب البيـان «القـادة الغربـيين بوضـوح وشـدة على التراجـع عـن دعمهـم لـ «إسرائيـل» لارتـكاب إبـادةٍ جماعيـةٍ فعليـةٍ ضـد الفلسـطينيين، سـواءً مـن خـلال المجـازر أو التهجـير القسـري للسـكان، حتى لا يصبحـوا متواطـئين في الإبـادة الجماعيـة»[9].

لـم يكـن القـادة الغربيـون متواطئـون منـذ البدايـة فقـط، وفـق التحذيـر النشـط لمعهـد ليمـكين. فلـم يحـظ مـا سـمي «الـردّ (الصهيـوني) بدعـمٍ قـويّ فقـط مـن القـادة الغربـيين الذيـن» وفـق مـا أشـار البيـان، «أشرفـوا لتوّهـم على الإبـادة الجماعيـة التي ارتكبتهـا أذربيجـان، حليفـة «إسرائيـل»، ضـدّ الأرمـن في ناغورنـو كاراباخ»، بـل تمـت تسـميتهم بالاسـم بمـن فيهـم «الرئيـس الأمـريكي جوزيـف بايـدن، رئيـس الـوزراء البريطـاني ريشي سـوناك، رئيسـة المفوضيـة الأوروبيـة أوروسـولا فـون ديـر لايـن، رئيـس المجلـس الأوروبي

9 Lemkin Institute ,2023) .October .(13 Active genocide alert—Israel-Palestine :There is no justification for genocide .Lemkin Institute .https//:www.lemkininstitute.com/active-genocide-alert/1-active-genocide-alert---israel-palestine3%A-there-is-no-justification-for-genocide?utm_source=chatgpt.com

شارل ميشيل، والمستشار الألماني أولاف شولتز» مشيرا الى نفاق الغرب الفاضح لادعاء الغرب «العلني بحقوق الإنسان».

أهمية هذا التحذير، وتحديدا في الأسبوع الأول للعدوان، يعود لاستناد المعهد إلى تعريف الإبادة الجماعية «كعملية» بدلا «من كونها حدثا واحدا»، يمكن تصنيفها الى عشر أنماط، وكذلك، اعتماد نهج التحليل على ثماني خطوات، وبالتالي إمكانية تحديد وتمييز الإبادة الجماعية في مراحلها المبكرة والتحذير منها. فلا فائدة من اكتشاف الإبادة بعد حصولها وحصول توافق على توصيفها، سوى للمؤرخين والباحثين الذين لا تحقق معرفتهم أي نوع من العدالة للضحايا، وهو فعلا ما حصل في بيان المعهد الأول. لكن توفر الأدلة القاطعة وتراكمها دفع المعهد المتخصص وخبرائه في جرائم الإبادة الجماعية، واستنادا الى هذه المنهجية التي تميز بين عشرة أنماط وثماني خطوات، ومنذ الأسبوع الأول، الى حسم أن ما يجري فعلا في غزة هو «نمط خطير من القتل الجماعي والإبادة الجماعية».

وفيما يشير التحذير، بأثر رجعي الآن، الى فعالية منهجية المعهد الذي استطاع تمييز أن ما يجري عملية إبادة جماعية، طالب المعهد بعدها بخمسة أيام فقط، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، محكمة الجنايات الدولية بتوجيه اتهامات لرئيس حكومة الكيان «بنيامين نتنياهو بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، في ظل حصار غزة وقصفها، وتعدد مظاهر نية الإبادة الجماعية، وخاصة تغريدته (المحذوفة) بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٧»[10] – أي قبل إصدار محكمة الجنايات الدولية مذكرة اعتقال نتنياهو وغيره من المجرمين الصهاينة بأكثر من ثلاثة عشر شهرا[11].

بعد شهرين على البيان التحذيري، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، وخلال عدة أيام فقط، أصدر المعهد المتخصص، مرة أخرى، سلسلة من البيانات التي لا تدع مجالا للشك ان ما يجري هو «نمط خطير وغير مسبوق من الإبادة الجماعية»، وأيضا قام بتسمية المسؤولين المباشرين. ففي ٨ كانون الأول/ديسمبر، كان «بيان يدين تقاعس المجتمع الدولي عن وقف الإبادة الجماعية في غزة، مع إشارة خاصة إلى دور الولايات المتحدة،»[12]واضحا وحاسما: «نعيش لحظةً مظلمةً في تاريخ البشرية، لحظةً لن تُنسى قريباً. بالنسبة للفلسطينيين، ستكون هذه نكبةً ثانية، وربما تكون نتيجتها أسوأ، كالمحو الكامل للوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية. بالنسبة لمؤسسات العالم، سيكون هذا فشلاً لا يُغتفر»[13]. أما «بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الإبادة الجماعية في غزة ستُنهي أي مصداقية ربما كانت تتمتع بها منذ غزو العراق عام

10 https//:x.com/LemkinInstitute/status?1714599755609718970/lang=en

11 https//:www.icc-cpi.int/defendant/netanyahu

12 Lemkin Institute ,2023) .December .(8 Statement deploring the inaction of the international community to stop genocide in Gaza ,with special reference to the role of the United States .Lemkin Institute . https//:www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-deploring-the-inaction-of-the-international-community-to-stop-genocide-in-gaza2%C-with-special-reference-to-the-role-of-the-united-states

13 Lemkin Institute ,2023) .December .(8 Statement deploring the inaction of the international community to stop genocide in Gaza ,with special reference to the role of the United States .Lemkin Institute . https//:www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-deploring-the-inaction-of-the-international-community-to-stop-genocide-in-gaza2%C-with-special-reference-to-the-role-of-the-united-states

٢٠٠٣، في ادعائها الدفاع عن السلام والأمن الدوليين». فبرغم الارتفاعٌ الحاد جدا في عدد الشهداء في غزة، وفي الوقت «الذي يهاجم فيه المستوطنون الصهاينة القرى ويُهجّرون آلاف الفلسطينيين قسرًا في الضفة الغربية أيضا، وكل ذلك بإذنٍ واضح من الجيش الإسرائيلي» و»على الرغم من الرعب والمعاناة المؤلمة التي لا تطاق التي يعيشها سكان غزة، فقد رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة صرخات الاستغاثة التي أطلقها أكثر من مليوني فلسطيني في أربع مناسبات منفصلة. وبقيادة الولايات المتحدة، الحليف الرئيسي «لإسرائيل» في مجلس الأمن، حشدت الدول الغربية تأييدها لرفض وقف إطلاق النار، بل وحتى لمجرد «هدنة إنسانية قصيرة». كان «التصويت خلال جلسة مجلس الأمن الدولي في 18 أكتوبر/تشرين الأول (واستخدام الولايات المتحدة لحق النقض، الفيتو) مثالاً واضحاً على العرقلة الأميركية المتعمدة»، ولاحقا، في ٢٧ من الشهر نفسه، تصويتها ضد مطالبة وتأييد ١٢٠ دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدنة إنسانية تُفضي إلى وقف إطلاق نار دائم.

وتركيزا على الأفعال التي تتسبب في الإبادة الجماعية، لا الأقوال والدعاية والتضليل الغربي، شدد المعهد على أنه «ينبغي على قادة العالم أن يدركوا الآن أن الدعم الأعمى للدول المتطرفة المسلحة بكثافة، مثل «إسرائيل»، سيؤدي إلى فظائع جماعية، خاصةً عندما يُصوغ قادة الدول خطابهم علنًا بعبارات وجودية صفرية المحصلة. ومع ذلك، فإن القادة الغربيين أنفسهم الذين يُفترض بهم تشجيع حليفتهم «إسرائيل» على التهدئة يفعلون عكس ذلك. في الواقع، منعت إدارة بايدن حتى استخدام مصطلح «التهدئة» من قبل جميع المسؤولين الحكوميين».

البيان الثاني، «بيان حول تواطؤ إدارة بايدن في الإبادة الجماعية في غزة» الصادر في ٢٢كانون الأول/ديسمبر لم يكن أكثر وضوحا فقط، بل كان مخصصا للولايات المتحدة ودورها ومسؤوليتها عن جريمة الإبادة الجماعية في غزة. بوضوح كامل، نص البيان على أن «إدارة الرئيس جو بايدن تتحمل مسؤولية الخسائر الفادحة في أرواح وممتلكات الفلسطينيين في غزة نتيجةً للطبيعة العشوائية للعمليات الجوية والبرية الإسرائيلية» فالولايات المتحدة «تواصل تسهيل تدمير «إسرائيل» للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بدعمها الدبلوماسي والمالي والعسكري الثابت». ونظرًا لتمويل ودعم ومسؤولية إدارة بايدن لهذا العنف، دعا معهد ليمكين لمنع الإبادة الجماعية المحكمة الجنائية الدولية إلى «إدراج التحقيقات في تواطؤ الولايات المتحدة في الإبادة الجماعية في غزة كجزء من تحقيقاتها الجارية في الجرائم الفظيعة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية منذ عام **2015**.»

اللافت أن كل اتهام تم توجيهه للمقاومة الفلسطينية زورا وكذبا في طوفان الأقصى وتم كشف زيفه لاحقا، تم توثيقه بدقة «في سلوك القوات الصهيونية» خلال العدوان البري الذي «شكل دليلاً قوياً على نية الإبادة الجماعية»، كما جاء في بيان المعهد وغيره من المؤسسات الدولية في اول شهرين فقط. فالكيان كان «يقتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، عمداً وعن قرب». وفي « ١٦ ديسمبر/كانون الأول»، شاهد العالم برعب الجيش الصهيوني «وهو يجرف الخيام خارج مستشفى كمال عدوان، ويسحق المصابين داخلها ويدفنهم أحياءً». كما «تسبب الجيش الإسرائيلي في وفاة

خمسة رضع من الخدج (غير مكتملي النمو) في وحدة العناية المركزة بمستشفى النصر بعد إجبار آبائهم وطاقم المستشفى على المغادرة. كما أطلق الجنود الصهاينة النار على النازحين». وفي نفس الأسبوع فقط، تلقت الأمم المتحدة تقارير مؤكدة تفيد بأن «جنودًا إسرائيليين» فصلوا الرجال عن النساء خلال غارة على مبنى في مدينة غزة، وقتلوا ما لا يقل عن أحد عشر رجلاً أمام أفراد أسرهم، وحشروا النساء والأطفال في غرفة حيث تعرضوا لإطلاق النار عليهم واستهدافهم بقنبلة يدوية».

لهذا، أكد معهد ليمكين بشكل حاسم «أن عمليات القتل المُستهدفة للمدنيين بسبب هويتهم دليل على الإبادة الجماعية، وكذلك الفصل بين الرجال والنساء، وقتل أفراد العائلة أمام بعضهم البعض، واستهداف أفراد مجموعات المُستضعفين والرمزيين للغاية (مثل الأطفال)، وتدمير التراث الثقافي، وتدمير الموارد التي تُغذّي الحياة، مثل المزارع. كما تُمثّل طقوس الإذلال، كتلك التي شاهدها العالم في فيديوهات «الجيش الإسرائيلي» نفسه وصور الرجال الفلسطينيين العراة، مؤشراتٍ على نية الإبادة الجماعية». واستنتج المعهد بعد شهرين، «إن الاحتفاء الواسع بهذا الإذلال والدعم الشعبي للسخرية من حياة الفلسطينيين مؤشران على مجتمع مُتشبّع بعمق بأيديولوجية الإبادة الجماعية»[14].

وبالتوافق مع بيان معهد ليمكين الأول، وبعد شهرين من العدوان الهمجي (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣) أصدرت أيضا نخبة من الأكاديميين وخبراء دراسات الإبادة الجماعية بيانا أكدوا فيه بشكل قاطع وبالأدلة، ان العدوان الصهيوني على غزة هو «الأكثر كثافة وفتكا من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، ما تسبب بالموت والدمار بمستوى غير مسبوق». فعدد الشهداء المدنيين الكبير، ونسبتهم الكبيرة من السكان بعد شهرين فقط (٠,٧٪)، تمثل بحد ذاتها كارثة ديمغرافية.

فخلال أقل من شهرين فقط، تم تدمير أكثر من نصف (٥٠٪) كل البنايات والمرافق المدنية والحيوية في شمال قطاع غزة وتم تحويلها الى مناطق غير قابلة للسكن والعيش. وفي الأيام الأولى للعدوان (حتى اوائل كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣)، ألقى الكيان الصهيوني على غزة أكثر من ٢٥ ألف طن من المتفجرات، أي ما يعادل قنبلتين نوويتين من النوع الذي ألقي على هيروشيما، فيما وثقت منظمات دولية، استخدام قنابل الفوسفور الأبيض وغيره من الأسلحة المحرمة دوليا في استهداف علني ومخطط للمستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمساجد، والكنائس، والمخابز. كما قتل الكيان الصهيوني في الأيام الأولى، أيضا، الكثير من المهنيين الأساسيين والكوادر الحيوية للمجتمع المدني، بمن فيهم أكثر من ٢٢٠ عاملًا في مجال الرعاية الصحية، وأكثر من ١٠٠ من موظفي الأمم المتحدة، وعشرات الصحفيين. علاوة على ذلك، أكدت مجموعة الخبراء الى أن «مستوى الدمار والقتل غير المسبوق يشير إلى جرائم حرب واسعة النطاق» تتوفر فيها العناصر القانونية المكوّنة لما يعتبره «نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية» جريمة ضد الإنسانية، وتحديدًا بكونه «هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد مجموعة سكانية مدنية مع العلم المسبق بذلك».

---

14 Lemkin Institute ,2023) .October .(22 Statement on the Biden administration's complicity in genocide in Gaza .The Lemkin Institute.
https//:www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-on-the-biden-administration's-complicity-in-genocide-in-gaza

بالإضافة لذلك، كانت عشرات التصريحات الصادرة عن مسؤولين صهاينة، بمن فيهم رئيس الكيان ورئيس الحكومة ووزراء في مجلس الوزراء الحربي وأعضاء كنيست، بالإضافة لكبار ضباط الجيش منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول، تشير وتؤكد وجود أدلة لا لبس فيها على نية مسبقة بـ "تدمير» الفلسطينيين «باعتبارهم مجموعة بشرية قائمة بذاتها»، وهو ما يتوافق بوضوح وبشكل حرفي مع تعريف «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» الصادرة عن الأمم المتحدة. كل هذا وأكثر تم ارتكابه في أول ستين يوما من حروب الإبادة على غزة. لكن العدوان وحروب الإبادة لم تتوقف عند ذلك[15].

فمع دخول حروب الإبادة الصهيونية-الغربية المستمرة على الشعب الفلسطيني في غزة عامها الثالث، تكون، بالتالي، ليس فقط أكثر الجرائم الوحشية والهمجية التي عرفتها الإنسانية بشاعة وهمجية واستمرارا، ولكن أيضا جريمة الإبادة الأكثر توثيقا في كل التاريخ الحديث على الإطلاق. فحروب الإبادة الشاملة التي يشنها الكيان الصهيوني بمشاركة ميدانية/عسكرية ومباشرة ودعم أميركي واوروبي مطلق وشامل، بالإضافة لدعم وإسناد من بعض الأنظمة العربية والإسلامية، لا ولم تحدث في سياق حرب كبرى أو نتيجة لها، ولا ولم يتم اكتشافها في أعقاب ارتكابها، وهي بالتأكيد ليست ردة فعل على أي حدث آخر إلا لمن لم ولا يعرف ولا ولم يسمع بكل ما حصل على امتداد قرن قبل الطوفان وعامين بعده. فليس ما يحدث في غزة جريمة إبادة أخرى كتلك التي عرفتها البشرية، بل حرب إبادة يتم ارتكابها بشكل منهجي ومخطط وبشكل وحشي وفتاك غير مسبوق، وأيضا بشكل علني وبالوقت الفعلي.

فعلى مدى عامين كان العالم كله، ولا يزال، يشاهد بثاً حياً مباشراً ومستمراً لحروب الإبادة وقتل المدنيين وتجويعهم بوحشية غير مسبوقة مترافقة مع عمليات إبادة ثقافية وتعليمية وصحية، وتدمير شامل ووحشي لكل مقدرات وإمكانيات وجود واستمرار الحياة، حتى بمجرد شكلها البدائي وتحويل غزة الى منطقة غير قابلة للعيش وفق متطلبات المشروع الصهيوني الابادي، عبر اجتثاث كامل ومنهجي لكل البنى والمؤسسات الضرورية للاجتماع الإنساني. فبالإضافة للقتل الجماعي الوحشي والإبادة الجسدية، لا يزال العرب والعالم يتابعون بالزمن الفعلي التدمير الشامل والمنهجي الوحشي لما تبقى من البنى التحتية المدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تجعل من مجرد الاستمرار في الحياة غير ممكنة، وحتى مستحيلة.

فالكيان الصهيوني، بمشاركة ودعم وتغطية كاملة من الولايات المتحدة وأوروبا، وحتى بعض الأنظمة العربية والإسلامية، قام حتى الآن بتدمير أكثر من ٨٠٪ -٩٠٪ من كل الأبنية والمرافق المدنية والتعليمية والثقافية والصحية في قطاع غزة كليا، بما يشمل تدمير مدن وبلدات وقرى ومخيمات كاملة، كما تشير تقارير المنظمات الدولية وصور الأقمار الصناعية لمدن وبلدات «تمت تسويتها بالكامل» كخزاعة، رفح، بيت حانون، بيت لاهيا، جباليا، خانيونس، عبسان الكبيرة، بني سهيلا، ومؤخرا مدينة غزة، بالإضافة لمناطق وأحياء سكنية كاملة في كل بقعة في قطاع غزة.

15 Scholars in Holocaust and Genocide Studies ,2023) .December .(9 Statement of scholars in Holocaust and Genocide Studies on mass violence in Israel and Palestine since 7 October .Contending Modernities .
https//:contendingmodernities.nd.edu/global-currents/statement-of-scholars-7-october/

أما المرافق والمنشآت الصحية فلقد تم تدمير غالبية المستشفيات (٣٢ من أصل ٣٦ كليا، بالإضافة لعشرات المراكز والعيادات الصحية) فيما تعرضت بقية المستشفيات لأضرار جسيمة (تفوق ٩٤٪، وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية) لدرجة عجزها عن توفير أبسط الخدمات الأساسية بسبب العدوان المستمر والحصار ومنع الأدوية والتجهيزات الطبية الضرورية. أما الطواقم والكوادر الطبية فلقد تم استهدافها بوحشية وقتل أكثر من ١٤٠٠ عامل في هذا القطاع[16] واعتقال أكثر من ٣٠٠ منهم (بشكل مقصود ومنهجي كما يشير تحقيق صحيفة الغارديان عن مجزرة المسعفين في رفح في مارس/آذار ٢٠٢٥ من قبل وحدة من لواء غولاني بقيادة وتشجيع الجنرال الفاشي يهودا فاخ). إضافة لذلك، تم تدمير محطات توليد الكهرباء ومحطات تحلية المياه وشبكات الصرف الصحي بشكل مقصود ومنهجي لجعل الحياة مستحيلة[17].

أما البنية التحتية الثقافية فلقد تم تدمير أكثر من ألفي مؤسسة تعليمية بما يشمل كل الجامعات (١٢ جامعة)، وغالبية المدارس (أكثر من ٥٢٠ مدرسة)، المتاحف (تدمير ١٠ متاحف وفقدان آلاف القطع الأثرية النادرة)، مواقع أثرية، مساجد، كنائس، مكتبات، ومواقع الأرشيفات الوطنية والدينية، في حملة إبادة ثقافية شاملة لم يعرف التاريخ الحديث لها مثيلًا من حيث المنهجية، والكثافة، والوحشية المخططة مسبقا. هذا ليس فقط يتجاوز التعريف القانوني المعتمد عالميا للإبادة، ولكنه أيضا غير مسبوق بشموليته في تاريخ كل الحروب الحديثة. فالهدف من عمليات القتل الجماعي وتدمير البنى التحتية المدنية والثقافية لا يهدف فقط لجعل أمكانية استمرار الحياة بعد الحرب مستحيلة، ولكن أيضا إبادة تاريخ كامل من الوجود الإنساني الحضاري المتواصل منذ أكثر من عشرة آلاف سنة وإبادة الهوية والذاكرة الوطنية الفلسطينية.

وفيما يقترب الرقم الرسمي للشهداء مع نهاية العام الثاني لحروب الإبادة من سبعين ألفا، تؤكد كل الدراسات الأكاديمية الرصينة (مجلة لانسيت الطبية، مستودع بيانات الأبحاث «هارفرد داتا فيرس») أن مستوى التوحش والقتل أكبر بكثير وان الرقم الحقيقي يشير الى كارثة أكبر وأن الفجوة بين هذا الرقم والعدد الحقيقي مرعبة (قد تصل من ٣-١١ ضعف الرقم المعلن، وفقا لتجارب الحروب السابقة). الدراسة المحكمة الأولى المنشورة في مجلة لانسيت الطبية الرصينة التي تعتمد منهجية علمية تاريخية بناء على التجارب السابقة، في حزيران/يونيو ٢٠٢٤ وضعت الرقم أعلى من الرقم الرسمي حينها بـ ٤١٪ (٦٤,٢٦٠ شهيد). وفي أكتوبر ٢٠٢٤، أي بعد عام على العدوان واستنادا لمنهجية علمية لتقدير الإصابات الجسدية المباشرة فقط، تجاوز التقدير ٧٠ ألف شهيد (قبل عام من الآن). أما التقدير الذي نشرته المجلة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، قبل تسعة أشهر، والذي يتضمن تقديرا للضحايا المباشرين وغير المباشرين (نتيجة للعدوان وتبعاته) فكان يتجاوز الـ (١٨٦) ألف شهيد. بكل المقاييس، تشير كل الأرقام والتقديرات، بما فيها الرقم الأدنى، إلى كارثة ديموغرافية غير مسبوقة، قد تتجاوز قتل ١٠٪ من السكان، وما يجعلها كذلك هو تواصلها واستمرارها لعامين فيما العالم والعرب والمسلمين يتابعونها بالبث الحي والمباشر ببلادة تقارب الموت السريري.

16 https//:www.map.org.uk/news/archive/post-1736-1400/healthcare-workers-killed-in-israelas-systematic-attacks-on-gazaas-health-system

17 https//:www.theguardian.com/world/2025/apr/12/idf-unit-killing-palestinian-paramedics-golani-brigade

هندسة التجويع وعسكرة الطعام

منذ أكتوبر ٢٠٢٣، انخفض معدل **استهلاك السعرات الحرارية في غزة إلى مستويات خطيرة**، يقدر بعض الخبراء أنها **وصلت أقل من تلك التي كان يحصل عليها المعتقلين في معسكرات النازية وخصوصا معسكر أوشفيتس، الذي تمت مقارنته بغزة.** ففي **أوشفيتس**، أثناء الهولوكوست، كان **السجناء** يتلقون في المتوسط ما بين ١٠٠٠-١٥٠٠ **سعر حراري يوميًا**، وهو مستوى منخفض جدًا يعبر عن مستوى توحش النازيين، لكنه ما زال أكثر من الذي يتم تسجيله في غزة بعد تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث وصل في الأشهر الأخيرة الى أقل من ٨٠٠ سعر حراري يوميا بالمعدل. ومع **تدمير المنشآت الزراعية وشبكات التوزيع** وازدياد **القيود على المساعدات الإنسانية في غزة**، انخفض **متوسط الاستهلاك** الى معدلات غير مسبوقة حتى وصلت في أغلب مناطق القطاع الى مستويات أقل من **مما كان في معسكرات النازية. هكذا، لم تنافس الصهيونية التوحش النازي فقط، ولكنها تجاوزته**[18].

لكن «المجاعة (في غزة) ليست مجرد نقص في الغذاء فحسب؛ بل هي الانهيار المتعمد للأنظمة اللازمة لبقاء الإنسان»[19].فعلى طول فترة الحرب، استهدفت الغارات الجوية الصهيونية بشكل منهجي ومقصود الأراضي الزراعية، والمصانع الغذائية، ومنشآت التخزين، وكل البنية التحتية الغذائية، مما شل قدرة أهل غزة على إنتاج الطعام وتخزينه. كذلك، أدى تدمير المزارع والبيوت البلاستيكية (التي يعتمد عليها سكان غزة للحصول على الطعام الطازج) إلى تقليل كبير في توفر المنتجات الطازجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق الحدود قد قيد واردات الطعام والأسمدة. وأيضا، قاد نقص الوقود نتيجة للحصار الى عقبة كبيرة أمام توزيع الطعام والمساعدات الإنسانية في غزة. فالعديد من المناطق تعتمد على المولدات التي تعمل بالوقود لتبريد الطعام ونقله، وبدون ذلك يتلف الطعام قبل أن يصل إلى السكان. ومع انقطاع الكهرباء، فحتى أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى الطعام، لا يمكنهم الحفاظ عليه بشكل صحيح، مما يزيد من أزمة الغذاء.

منذ أكتوبر ٢٠٢٣، ونتيجة للتقييد المخطط لإمكانية **الوصول إلى الطعام بشكل كبير** وغير مسبوق من قبل الصهاينة، وتعطيل **سلاسل التوريد** بمنهجية عبر العمليات العسكرية انهار النظام الغذائي في غزة بالكامل. فالعديد من التقارير الرصينة والموثوقة تشير الى أن السكان قد يستهلكون **أقل من ١٠٠٠ سعر حراري يوميًا**، وغالبًا **أقل من ذلك، خصوصا في الأشهر الستة الماضية.**

لكن قصة التجويع المنهجي والمخطط في غزة لم تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، بل تصاعدت فقط بشكل كارثي. **فلقد بدأ الحصار على قطاع غزة، بعد تصنيف غزة من قبل الكيان الصهيوني «كيانًا معاديًا» في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧**، وتضمن القرار العسكري الصهيوني الذي كان «يهدف إلى فرض قيود

18 Steinbock ,D .(2025) .The obliteration doctrine :The great war and the modern dilemma .Stealthpress.

19 United Nations ,2025) .August .(22 Statement attributable to the Secretary-General on the situation in the Middle East .United Nations .https//:www.un.org/unispal/document/sg-statement22-aug25/

صارمة على المدنيين» أيضا **«أجراء حسابات دقيقة لاحتياجات غزة اليومية من السعرات الحرارية، وفق وثيقة اضطر الجيش الصهيوني للكشف عنها بعد مطالبات قانونية[20]. ومجرد اعتماد سياسة حساب السعرات الحرارية كما هو واضح في بالوثائق الرسمية، لم يعد هناك شك أن قطاع غزة اخضع لسياسة تجويع مخططة منذ صيف ٢٠٠٧.**

وفي نفس الوقت، كشفت برقيات دبلوماسية أمريكية سرية نشرتها ويكيليكس **أن «مسؤولين «إسرائيليين» أبلغوا دبلوماسيين أمريكيين علنًا أن الهدف من حصار غزة هو إبقاء اقتصادها على شفا الانهيار»**. فكما جاء في برقيات من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، **«أرادت «إسرائيل» أن يعمل اقتصاد غزة «بأدنى مستوى ممكن، بما يتماشى مع تجنب أزمة إنسانية». بالإضافة إلى ذلك، كشفت برقيات سربتها ويكيليكس «أن الولايات المتحدة عرضت تحويل ٧٠ مليون دولار إلى غزة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ في محاولة لتخفيف الوضع الاقتصادي. إلا أن اللواء الإسرائيلي عاموس جلعاد رفض السماح بالتحويل، قائلاً إنه لا ينبغي للفلسطينيين استلام أي شيء»[21].**

وبعد عامين من حروب الإبادة، يتعرض أهلنا في قطاع غزة لحرب تجويع شرسة تستهدف القتل الجماعي بشكل أوسع كاستكمال لعملية الإبادة الشاملة. فلقد مر أكثر من ستة أشهر منذ أن مُنعت جميع المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية المحدودة أصلا منذ بداية حرب الإبادة من دخول القطاع بشكل كامل. وما توفر سابقا من سلع أساسية ضرورية لبقاء الناس على قيد الحياة استنفذت كليا منذ أشهر. وليس ما يحصل في قطاع غزة عملية تجويع منهجية ومخططة كجبهة شرسة من جبهات حروب الإبادة فقط، بل هي أيضا غير مسبوقة. وبرغم أن الكيان الصهيوني عمد منذ البداية لعسكرة الطعام واستخدامه كسلاح إبادة، إلا أنه تصاعد بشكل وحشي أثناء الحرب. فوفق مؤسسة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (أي بي سي) وهي مرجع رائد في أزمات الجوع وتقدم تحليلات وتصنيفات منتظمة لحالة الأمن الغذائي في العالم، إن «أسوأ سيناريو محتمل وممكن للمجاعة يتكشف في غزة»

من ١١ أيار/مايو إلى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، صُنف القطاع بأكمله في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ومن المتوقع أن يواجه جميع السكان أزمة أو انعدام أمن غذائي حاد. يشمل ذلك ٤٧٠,٠٠٠ انسان (٢٢٪ من السكان) في حالة كارثة (المرحلة الخامسة والأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، وأكثر من مليون شخص (54%) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ونصف المليون المتبقي (24%) في حالة أزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). وهذا يُمثل تدهورًا كبيرًا مقارنةً بتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي السابق (الصادر في أكتوبر ٢٠٢٤) والظروف

---

20 Associated Press" .Israel Used' Calorie Count 'to Limit Gaza Food During Blockade ,Critics Claim ".The Guardian 17 ,Oct. ,2012www.theguardian.com/world/2012/oct/17/israeli-military-calorie-limit-gaza

21 https//:www.democracynow.org/2011/1/5/headlines/wikileaks_israeli_blockade_meant_to_keep_gaza_on_brink_of_collapse

المتردية التي تم رصدها بالفعل بين ١ أبريل/نيسان و١٠ أيار/مايو ٢٠٢٥. خلال هذه الفترة، تم تصنيف ١,٩٥ مليون شخص (٩٣٪) في حالة أزمة أو أسوأ (المرحلة ٣ من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى)، بما في ذلك ٢٤٤ ألف شخص (١٢٪) في المرحلة الخامسة (كارثة) ٩٢٥ ألف شخص (٤٤٪) في المرحلة ٤ (طوارئ).

لكن، وكما كان متوقعا مع التوسع المُعلن للعدوان العسكري في جميع أنحاء قطاع غزة، واستمرار عجز الوكالات الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين بشدة، والتصعيد المستمر في الأعمال العدائية، واستمرار النزوح الجماعي للسكان، فإن تبعات تصاعد أخطار المجاعة في قطاع غزة لم تعد مجرد احتمال، بل حقيقة. ففي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٥، أكدت مؤسسة الأمم المتحدة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وبالأدلة حدوث المجاعة ووصولها المرحلة الخامسة (الكارثة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، في محافظة غزة. وبعد ٢٢ شهرًا من حروب الإبادة المتواصلة، أكدت المؤسسة أن أكثر من نصف مليون شخص في قطاع غزة يواجهون ظروفًا كارثية تتسم بالجوع والعوز والموت. كما أن ١,٠٧ مليون شخص (٥٤٪) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، و٣٩٦ ألف شخص (٢٠٪) في حالة أزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي).

وكما كان الوصول للمرحلة الخامسة من التصنيف (كارثة) متوقع، كما أشارت التقارير الاولى عن احتمال تفاقم الأوضاع بين منتصف آب/أغسطس ونهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، من المتوقع أيضا امتداد المجاعة (المرحلة الخامسة) إلى دير البلح وخان يونس قريبا جدا. ومن المتوقع أيضا أن يواجه ما يقرب من ثلث السكان (٦٤١ ألف شخص) ظروفًا كارثية (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، بينما من المرجح أن يرتفع عدد من هم في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) إلى ١,١٤ مليون شخص (٥٨٪)[22]. وعلى الرغم من محدودية البيانات، بسبب الحصار، تشير التقديرات إلى أن الأوضاع في محافظة شمال غزة التي تتعرض للعدوان المستمر منذ عامين لا تقل سوءًا عن تلك في محافظة غزة، إن لم تكن أسوأ.

إن الفهم الشامل لحروب الإبادة في فلسطين (غزة والضفة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨)، ولبنان أيضا، حيث بدأت تتكشف وتنفذ خطط الإبادة كما يحصل لعشرات القرى والبلدات في الجنوب اللبناني والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت (مع انفضاح الخطط الأميركية-الصهيونية وتواطؤ منظومة الحكم اللبنانية والمنظومة العربية الرسمية)[23]، تبقى ناقصة بالاستناد فقط للتوثيق والبيانات والتصريحات واعتماد التعريف القانوني. فالحديث عن الإبادة يبقى ناقصا ما لم يتحول هذا التشخيص إلى منطلق لبرنامج كفاحي شامل يرفض أن تتحول الشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعبان الفلسطيني واللبناني،

22 IPC .(2025) .Gaza Strip acute food insecurity & malnutrition :July-September 2025 Special Snapshot .https//:www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_July_Sept2025_Special_Snapshot.pdf

23 تم تدمير ٣٧ بلدة وقرية تماما، كما تم تدمير أكثر من مئة ألف وحدة سكنية تماما ومئات الآلاف جزئيا منذ بدء العدوان في الجنوب، البقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت، واستكمل تدمير بعضها كليا بعد سريان وقف إطلاق النار، كما حصل في تدمير الناقورة وكفار كلا وميس الجبل.

إلى مادة أرشيفية لبحوث مستقبلية عن الإبادة، كما حدث مع شعوب أخرى تم القضاء عليها تحت أنقاض الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية.

فعمليات الإبادة التي نراها في فلسطين ولبنان مدفوعة بأسباب استراتيجية وخطط إمبريالية - صهيونية كبرى، ولا علاقة لها بتهديداتٍ مُختلقة كما يروج شركاء الكيان في الإبادة من الحكومات الى الإعلام الغربي وحتى بعض الحكومات والإعلام العربي في سرديتهم الابادية التضليلية. فأصلا، لا يحدد «القانون الدولي» الذي فُصِّلَ أصلا على مقاس السياسات والمصالح الإمبريالية ولا «اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية» أي شروط خاصة أو ظروف استثنائية تُجيز أي نمط من الإبادة الجماعية في أي ظرف كان ووفق أي شروط كانت، كما تتضمن السردية الصهيونية والغربية لتبرير الإبادة الهمجية. بل إن الاتفاقية الدولية تُحدد العناصر الأساسية للجريمة اللازمة من أجل مقاضاة مرتكبيها بموجب القانون الدولي. ووفقًا للتعريف القانوني للجريمة كما حددته «اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية»، فإن الإبادة الجماعية هي «جريمةٌ نية». وتُعرِّف المادة الثانية الإبادة الجماعية بأنها «نية التدمير، كليًا أو جزئيًا، لجماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، بصفتها هذه». هذا يعني أن خيار تدمير جماعة ما يمكن أن يُرتكب لدوافع استراتيجية، والكيان الصهيوني وحلفائه الغربيين لم يترددوا منذ اليوم الأول لحروب الإبادة على شعوبنا في المنطقة من الترويج لخطط إعادة رسم وتشكيل الإقليم وخرائطه.

لهذا، ليس غريبا أن تُظهر البيانات العسكرية والمالية المتوفرة لحروب الإبادة لوحدها وبوضوح أن الحروب الجارية ضد الشعب الفلسطيني في غزة (فلسطين) وأهلنا في لبنان والعدوان المستمر على شعبنا في اليمن، ليست مجرد عدوان منفرد من قبل الكيان الصهيوني، بل هي حروب ممولة ومدعومة بشكل مباشر وشبه كامل وعلني من قوى دولية كبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية وحتى بعض الأنظمة العربية والإسلامية. فضخامة الموارد العسكرية والمالية التي تم تسخيرها لخدمة هذه الحروب الهمجية تؤكد أنها جزء من مشروع استعماري ممتد، وليس مجرد ردّة فعل عسكري ليس لها ما يبررها مطلقا حتى وفق القانون الذي صيغ على مقاييسهم ووفق مصالحهم أصلا. هذا يفترض، بالتالي، ويستدعي قراءة جادة وموضوعية لأدوار هذه القوى في تمكين وتمويل وتأجيج حروب الإبادة بحق شعوبنا.

تشير الدراسات إلى أن «التجويع المدبر»، كما يحصل في غزة، لا يؤثر فقط على «الصحة الجسدية» للسكان، ولا يمتد أيضا إلى «الصحة النفسية». بل أن له آثار بعيدة المدى ستكون تبعاتها على الأجيال القادمة التي لم تولد بعد كارثية، ليس أقلها زيادة معدلات الوفاة بسبب الأمراض المزمنة مثل السل والتقزم وتأخر النمو والضعف العام.

«أرجوكم اقرأوا تقرير لجنة «تصنيف مرحلة الأمن الغذائي المتكامل» من الغلاف للغلاف. اقرأوه بحزن وغضب. ليس ككلمات وأرقام، بل كأسماء وأرواح. لا شك أن هذه شهادة دامغة. إنها مجاعة. مجاعة غزة. إنها مجاعة كان بإمكاننا منعها لو سُمح لنا. ومع ذلك، تتراكم المواد الغذائية على الحدود بسبب العراقيل الممنهجة من جانب «إسرائيل». إنها مجاعة على بُعد مئات الأمتار من الطعام، في أرض خصبة. إنها مجاعة تصيب الأكثر ضعفًا أولًا. لكلٍّ منها اسم، ولكلٍّ منها قصة. إنها مجاعة تسلب الناس كرامتهم قبل أن تسلبهم حياتهم. إنها

مجاعة تُجبر الوالد على اختيار طفله الذي يُطعمه. إنها مجاعة تُجبر الناس على المخاطرة بحياتهم بحثًا عن الطعام. إنها مجاعة حذّرنا منها مرارًا وتكرارًا. لكن لم يُسمح لوسائل الإعلام الدولية بتغطيتها. لتكون شاهدًا. إنها مجاعة عام ٢٠٢٥. مجاعة القرن الحادي والعشرين التي تراقبها الطائرات المسيرة وأحدث التقنيات العسكرية في التاريخ. إنها مجاعة يروج لها بعض القادة الإسرائيليين علنًا كسلاح حرب. إنها مجاعة أمام أعيننا جميعًا. الجميع يدرك ذلك. مجاعة غزة هي مجاعة العالم. إنها مجاعة تسأل: «ماذا فعلتم؟» المجاعة ستظل، بل يجب، تطاردنا جميعًا. إنها مجاعة متوقعة ويمكن الوقاية منها. مجاعة سببها القسوة، مبررة بالانتقام، ممكّنة باللامبالاة، ومستدامة بالتواطؤ. إنها مجاعة يجب أن تحفز العالم على اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحًا. يجب أن تُخجل العالم وتدفعه إلى بذل المزيد من الجهد. إنها مجاعة تسأل أيضًا: «... وماذا ستفعلون الآن؟»[24].

الاقتصاد- السياسي للإبادة

هكذا بدأت واستمرت حرب الإبادة

في أقل من عام واحد فقط، ما بين السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ والثلاثين من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، «أنفقت الولايات المتحدة ما لا يقل عن (٢٢,٧٦) مليار دولار على المساعدات العسكرية لـ «إسرائيل» (١٧,٩ مليار دولار مباشرة)، بالإضافة الى (٤,٨٦ مليار دولار) على العمليات الأمريكية ذات الصلة في المنطقة. يستثني هذا الرقم مبلغ (٢,١) مليار دولار أخرى من تكاليف التجارة البحرية الإضافية بسبب الإسناد اليمني المدهش للشعب الفلسطيني، بالإضافة لالتزامات الإنفاق المستقبلية غير المحددة، زيادة المساعدات الأمنية للشركاء الإقليميين الآخرين، وأيضا تكاليف اقتصادية أوسع تتجاوز النفقات العسكرية المباشرة، ما استدعى توصيف الإنفاق المعلن (أي الـ ٢٢,٧٦ مليار دولار) بـ «المحافظ» من قبل معدي تقرير «تكلفة الحرب» في مركز واتسون في جامعة براون الأميركية. فبالإضافة لكل ذلك، قامت الولايات المتحدة أيضا بتوسيع وجودها في المنطقة (أواخر سبتمبر/أوائل أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٢٤)، ما يضيف إلى تحديات قياس النطاق الكامل للتحويلات العسكرية الأمريكية إلى الكيان الصهيوني25، خصوصا بوجود الكثير من «المناورات البيروقراطية» التي تحجب وتموه بعض التفاصيل الضرورية لمعرفة الدعم العسكري والاقتصادي الإجمالي للكيان الصهيوني.26

وبرغم أن الولايات المتحدة لم تكن فقط أول دولة تعترف بما سمي «الحكومة المؤقتة» للكيان الاستيطاني الصهيوني عام ١٩٤٨، بل كانت، ومنذ البداية داعمًا قويًا ومستمرًا لدرجة أن الكيان كان، ولا يزال، أكبر متلقٍّ تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية –

---

24 Fletcher ,T ,2025) .August .(22 Remarks by Tom Fletcher ,Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator on famine in Gaza .Office for the Coordination of Humanitarian Affairs .https//:www.ochaopt.org/content/remarks-tom-fletcher-under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-famine-gaza

25 استخدمت الولايات المتحدة، حسب سي ان ان، حوالي ٢٥٪ من صواريخها الاعتراضية المتطورة، تقارب تكلفتها المليار دولار، لحماية الكيان واعتراض الصواريخ الإيرانية فقط في عدوان ال ١٢ يوم ضد ايران فقط، دون حساب باقي تكاليف المعركة https//:edition.cnn.com/2025/07/28/middleeast/us-thaad-missile-interceptor-shortage-intl-invs

26 Bilmes ,L .J ,.Hartung ,W .D & ,.Semler ,S ,2024) .October .(7 Cost of war :United States spending on Israel's military operations and related U.S .operations in the region ,October – 2023 ,7 September .2024 ,30 Brown University ,Watson Institute for International & Public Affairs.

على عكس المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا الموثقة علناً، كان من المستحيل الحصول على التفاصيل الكاملة لما أرسلته الولايات المتحدة إلى الكيان الصهيوني منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لذا فإن مبلغ 17.9 مليار دولار لهذا العام هو رقم جزئي، حسبما قال الباحثون.

حصل الكيان من حكومة الولايات المتحدة فقط، وفق ما هو متوفر فقط من بيانات، على حوالي (٣١٠) مليارات دولار (مُعدّلة حسب التضخم) كمساعدات اقتصادية وعسكرية إجمالية. أما منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، فلقد اجرت إدارة بايدن لوحدها أكثر من مئة عملية تحويل مساعدات عسكرية إلى الكيان، على الرغم من أن ست عمليات فقط «استوفت» الحد الأدنى المذكور للمراجعة في الكونغرس، ولم يتم الإعلان عنها. كما تلقى الجيش الصهيوني شحنات أسلحة عاجلة من مخزون استراتيجي تحتفظ به الولايات المتحدة في الكيان منذ ثمانينيات القرن الماضي. وفي الأيام الأولى في أعقاب ٧ أكتوبر، وافقت الولايات المتحدة أيضًا على «استئجار» الكيان لبطاريتي دفاع صاروخي من طراز القبة الحديدية كانت واشنطن قد اشترتهما سابقًا من الكيان[27].

وبرغم أن «التكلفة المباشرة لتمويل الحرب على غزة ولبنان بلغت ١١٢ مليار شيكل (31 مليار دولار) في (كل) عام ٢٠٢٤»، وفقًا لتقرير صادر عن وزارة المالية الصهيونية[28]، بلغت التكلفة المباشرة لتمويل الحرب على غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول وحتى شهر أغسطس/آب ٢٠٢٤ (أي تقريبا نفس الفترة التي تغطي الدعم الأميركي المباشر فقط (١٩,٧ مليار دولار)، ١٠٠ مليار شيكل أو ما يعادل (٢٦,٤ مليار دولار)، بحسب وزارة المالية الصهيونية[29]. أي أن الولايات المتحدة ساهمت بما يقارب أو ما يقارب الـ ٧٠٪ من كل تكاليف الحرب، عدى عن التكاليف الخاصة بعملياتها العسكرية ذات الصلة. لكن لو تم حساب الإنفاق الأميركي الكلي المعلن فقط بما يشمل العمليات العسكرية ذات الصلة بالحرب الصهيونية، وفق التقدير المحافظ الموثق فقط (٢٢,٧٦ مليار دولار) فإن المساهمة الأميركية لوحدها في السنة الأولى لحروب الإبادة فقط تقارب الـ ٨٠٪ من تكاليف المجهود العسكري.

أما كندا، الداعم الآخر للكيان الإستيطاني في أميركا الشمالية، فلقد كشف تقرير أعدته مجموعة «أوقفوا التسليح الآن»، صدر في نهاية تموز ٢٠٢٥، زيف ادعاءات الحكومة الكندية عن وقف تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني[30]. فمنذ أواخر عام ٢٠٢٣ أرسلت **كندا ما لا يقل عن ٣٩١ شحنة من المعدات العسكرية إلى إسرائيل، بما في ذلك الرصاص وقطع غيار الأسلحة ومكونات لطائرات (ف ٣٥)**. ويتناقض هذا مع تصريحات رئيس الحكومة جاستين ترودو، الذي أدعى علنا توقف كندا عن تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني، بعد تمرير قرار في البرلمان الكندي في أوائل عام ٢٠٢٤.

ويفصل التقرير كيف أن كندا منحت عددًا قياسيًا من تصاريح تصدير الأسلحة في الأشهر الأخيرة من

---

27 Masters ,J & ,.Merrow ,W ,2024) .November .(13 U.S .aid to Israel in four charts .Council on Foreign Relations .https//:www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts

28 Reuters ,2025) .March .(17 Israeli war spending in Gaza ,Lebanon tops 30$ billion in - 2024 Finance Ministry .Reuters .https//:www.reuters.com/world/middle-east/israeli-war-spending-gaza-lebanon-tops-30-billion-2024-finance-ministry/2025-03-17-

29 Ben-David ,C ,2024) .August .(13 A year of war saps Israel's borrowing strength ,while costs balloon .The Times of Israel .https//:www.timesofisrael.com/a-year-of-war-saps-israels-borrowing-strength-while-costs-balloon/

30 World Beyond War .Canadians for Justice and Peace in the Middle East ;Independent Jewish Voices ,2025) .July .(29 Exposing Canadian military exports to Israel .Arms Embargo Now .https//:armsembargonow.ca/wp-content/uploads/2025/07/Exposing-Canadian-Military-Exports-to-Israel_07292025_compressed.-pdf

عام ٢٠٢٣، قبيل التغيير العلني في السياسة، مما يبدو أنها كانت تهدف إلى تجاوز أي حظر محتمل. على سبيل المثال، تم الموافقة على ما يزيد عن ٢٨ مليون دولار من المعدات العسكرية بين أكتوبر وديسمبر ٢٠٢٣، ولا يزال تنفيذ العديد من هذه الشحنات قائم. وعلى الرغم من الادعاءات بوقف شحنات الأسلحة، تم إلغاء ٣٠ تصريحًا فقط لتصدير الأسلحة من قبل كندا، مما يعني أن الغالبية لا تزال قائمة.

بالإضافة إلى الدعم العسكري، حصل الكيان الصهيوني على ١٠٠ مليون دولار كتبرعات غير خاضعة للضريبة للجامعات الإسرائيلية في عام ٢٠٢٣ فقط، بما في ذلك **مؤسسات لها صلات قوية بالجيش الإسرائيلي، مثل جامعة بار إيلان وجامعة بن غوريون، التي تعرف بعلاقاتها مع الجيش الإسرائيلي، حيث يتم استخدام برامجها لتدريب الجنود والطيارين المستقبليين. ومن بين هذه المؤسسات التي تلقت دعم مالي كندي أيضا، معهد وايزمان للعلوم، الذي كان له دور في تطوير الأسلحة النووية.**

أما على الجانب الآخر من الأطلسي، فبالإضافة للمشاركة الميدانية العسكرية والأمنية المباشرة لعدد من الدول الأوروبية، حتى لا نقول شيئا عن الدعم الدبلوماسي والسياسي والإعلامي لحروب الإبادة، كان الدعم العسكري والاقتصادي للكيان الصهيوني خلال حرب الإبادة من قبل عدد كبير من الدول الأوروبية أيضا استمرار لتاريخ طويل من الدعم والتمكين للمشروع الصهيوني في فلسطين (المانيا، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، رومانيا، النمسا، اسبانيا، بلجيكا، هولندا). فالإتحاد الأوروبي كتكل قدم حوالي ١٢٦ مليون يورو لدعم ١٣٠ مشروعًا بمشاركة جهات «إسرائيلية»، بما في ذلك شركات عسكرية وأمنية (مثل شركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية») استتباعا لأكثر من ٧٤٧ مليون يورو منذ ٢٠٢١ ضمن برنامج «افق أوروبا»[31].

أما بخصوص مساهمة الداعم العسكري والمالي الأوروبي الأكبر للكيان الاستيطاني فقط، فلقد أصدرت المانيا وفق ما هو معلن فقط، منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى ١٣ مايو/أيار ٢٠٢٥، تراخيص تصدير لمعدات عسكرية للكيان الصهيوني بقيمة تقارب (٤٨٥,١) مليون يورو أو ما يعادل (٥٥٠) مليون دولار، وتشمل أنظمة أسلحة، وذخائر، وأجهزة رادار واتصالات، وقطع غيار مركبات مدرعة، أي أنها كلها مرتبطة بالعدوان على غزة[32]. وبالإضافة لذلك، قدمت ألمانيا مساعدات مباشرة وغير مباشرة لتطوير بعض المعدات العسكرية (مثل الغواصات)، ولكن لم يتم تحديد قيمتها بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ومثل ألمانيا، وافقت بريطانيا على تراخيص تصدير بقيمة ١٧ مليون جنيه إسترليني (٢٢ مليون دولار) من ضمنها مكونات لأنظمة الأسلحة مثل طائرات اف ٣٥. أما إيطاليا، فلقد شكلت صادراتها العسكرية للكيان ١٪ من اجمالي الاستيراد العسكري في الربع الأخير فقط من عام ٢٠٢٣ (في اوج المذبحة)، كما

---

31 لم يفسر الإتحاد الأوروبي علاقة برنامج «افق أوروبا» الذي يزعم «تمويل البحث والابتكار وتحسين شروط حياة الملايين» بالصناعات العسكرية وحروب الإبادة في غزة

32 Anadolu Agency ,2025) .May .(13 Germany says it has approved over550$ M worth of arms exports to Israel since October .2023https//:www.aa.com.tr/en/europe/germany-says-it-has-approved-over550-m-worth-of-arms-exports-to-israel-since-octo-ber2023/3587393-

كان حال فرنسا. أما مساهمات باقي دول الإتحاد الأوروبي منفردة، خصوصا اسبانيا، بلجيكا، هولندا، النمسا، وحتى رومانيا، فموثقة أيضا وفق ما هو معلن فقط.

ورغم أن قبول وهم وجود فارق أو اختلاف في سياسات الأنظمة الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية والقضايا العربية وقضايا شعوب الجنوب لا مبرر له أصلا بسبب التاريخ الطويل والموثق للأداء الأوروبي، إلا أن حروب الإبادة في غزة على مدى عامين تؤكد أن المنظومة الغربية كانت على الدوام وحدة واحدة بغض النظر عن تقسيم العمل الذي لا يتوجب أن يخدع أحدا بعد الآن.

أما في المنطقة العربية الإسلامية، فلم يبق سيف عربي أو إسلامي، تقريبا، لم يجد له غمدا في أجساد أطفال ونساء ومدنيي ومقاومي غزة والضفة وفلسطين، وكذلك لبنان واليمن، وتراوحت المواقف العربية والإسلامية الرسمية من الصمت السلبي الى المشاركة الفعلية في العدوان على غزة ولبنان واليمن وإسناد الكيان الصهيوني عبر العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية، وأيضا العسكرية في بعض الحالات مع الكيان الصهيوني حتى في اوج المذبحة. وبينما تتصدر مشيخة الإمارات قائمة الدول العربية والاسلامية التي شهدت علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي تطوراً ملحوظاً، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والعسكري في أوج حرب الإبادة، إلا أنها لم تكن الوحيدة[33]. فالقائمة تشمل غالبية دول الخليج (السعودية، البحرين، قطر)، كما تشمل المغرب، الأردن، ومصر والسلطة الفلسطينية. أما من الدول الإسلامية، فتتصدر تركيا، التي تربطها علاقة تاريخية بالكيان الاستيطاني، قائمة دول منظمة العمل الإسلامي قاطبة (سنفرد بيانا تفصيليا لأدوار النخب الحاكمة في هذه الدول العربية والإسلامية اقتصاديا وعسكريا قريبا).

النموذج الجديد للإبادة
(براديم جديد)

في نهاية شهر تموز ٢٠٢٥، أصدرت «الرابطة الدولية لعلماء الإبادة الجماعية» بيانا شاملا ومفصلا يلخص قرار الرابطة حول حرب الاباد في غزة بعد تصويت الأعضاء عليه[34]، مؤكدة إن «سياسات إسرائيل وأفعالها في غزة تُطابق التعريف القانوني للإبادة الجماعية الوارد في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)». كذلك، أقرت الرابطة الدولية أن «سياسات «إسرائيل» وأفعالها في غزة تُشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفقًا لما يُعرّفه القانون الإنساني الدولي ونظام

33 تشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الجانبين بنسبة ١١٪ خلال عام ٢٠٢٤، حيث بلغ ٣,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٢,٩ مليار في العام السابق. الأخطر هو ما تداولته بعض التقارير الإخبارية، ولم تنفه الامارات، عن معلومات حول اجتماعات سرية جرت في أبو ظبي في مارس/آذار ٢٠٢٥ (مع بداية حرب التجويع) جمعت بين مسؤولين إماراتيين وإسرائيليين وأمريكيين، يُعتقد أنها خُصّصت للتنسيق بشأن عمليات عسكرية محتملة على قطاع غزة، وتحديداً تلك التي نُفذت بتاريخ ١٨ مارس/آذار ٢٠٢٤، وأسفرت، بحسب التقارير الإعلامية الموثقة، عن استشهاد أكثر من ٤٠٠ مدني فلسطيني، من بينهم الشهيد عصام الدعاليس، رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي (أي دور رئيس وزراء) في قطاع غزة آنذاك. وكإسنادا للكيان الصهيوني في مقابل الإسناد اليمني للشعب الفلسطيني، قامت الإمارات في ١٣ كانون الأول/ديسمبر بتشغيل الممر البري المعروف باسم «الاتصال البري بالشاحنات» أو كما سمته الصحف الصهيونية (مسار الالتفاف على حصار الحوثيين)، الذي يربط موانئ الإمارات والبحرين بموانئ الكيان الصهيوني (خصوصا ميناء حيفا المحتل) ويمر عبر السعودية والأردن، مع إمكانية الامتداد لمصر، ويقلل من أوقات الشحن من ١٤ يوما الى ٤ أيام فقط، كما يقلل التكاليف التي تكبدها الكيان مع الإسناد اليمني لفلسطين

34 International Association of Genocide Scholars ,2025) .August .(Resolution on Gaza .Genocide Scholars. https//:genocidescholars.org/wp-content/uploads/2025/08/IAGS-Resolution-on-Gaza-FINAL.pdf

روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية». وبالإضافة لدعوة حكومة الكيان الصهيوني «إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال التي تُشكل إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك الهجمات المتعمدة على المدنيين وقتلهم، بمن فيهم الأطفال؛ والتجويع؛ والحرمان من المساعدات الإنسانية والمياه والوقود وغيرها من المواد الأساسية لبقاء السكان؛ والعنف الجنسي والإنجابي؛ والتشريد القسري للسكان»، وأيضا دعوتها «إلى الامتثال لأوامر التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية»، دعت الرابطة الدولية «الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية إلى الوفاء بالتزاماتها، والتعاون مع المحكمة، وتسليم أي فرد صدرت بحقه مذكرة توقيف».

أما آخر تقرير اممي، فصدر عن «**لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق**» **التي حققت** في الأحداث التي وقعت منذ السابع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٥، وخلصت إلى «**أن السلطات الإسرائيلية والقوات الأمنية ارتكبت أفعال إبادة جماعية، بما في ذلك القتل، والتسبب في أضرار جسدية أو نفسية خطيرة، وفرض ظروف معيشية تهدد الحياة، ومحاولة منع الولادات. وتعتبر هذه الأفعال وفقاً للاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨**»[35]. كما وجدت اللجنة، مثل كل التقارير السابقة، **أدلة على نية الإبادة الجماعية بناءً على سلوك وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك فشلهم في منع أو معاقبة الجرائم. وأكدت اللجنة أن القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل، مثل الرئيس إسحاق هرتسوغ ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قد حرضوا على الإبادة الجماعية ويجب محاسبتهم.** ودعت اللجنة إسرائيل إلى التوقف الفوري عن هذه الأفعال والامتثال للالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك رفع الحصار، والسماح بالمساعدات الإنسانية، وإنهاء سياسة التجويع. **كما حثت الدول الأعضاء على وقف نقل الأسلحة إلى إسرائيل واتخاذ إجراءات ضد أولئك المسؤولين عن مساعدة الإبادة الجماعية.**

لم يكن هذا التقرير الأول للجنة الدولية. فالتحقيق الذي سبقه في العام الماضي، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، خلص الى نتائج مشابهة، رغم أنه حينها لم يجزم بحدوث الإبادة بسبب منع الكيان الصهيوني للجنة من الوصول الى فلسطين، وخلص الى التعبير عن «مخاوف جدية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك استخدام التجويع كسلاح حرب، وإمكانية وقوع إبادة جماعية في غزة، ونظام فصل عنصري في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية»[36].

مع صدور التقرير الاممي الأخير، وأيضا قرار «الرابطة الدولية لعلماء الإبادة الجماعية»، لم يتبقَّ

---

35 United Nations Human Rights Council ,2025) .September .(16 **Legal analysis of the conduct of Israel in Gaza pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide**) A/HRC/60/CRP.(3. https//:www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-crp.3-pdf
United Nations ,2025) .September .(16 Israel committed genocide against Palestinians in Gaza ,UN report says .UN News .https//:news.un.org/en/story2025/09/1165856/

36 United Nations Human Rights Council ,2024) .September .(20 Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arab Occupied Territories) A .(79/363/https//:docs.un.org/en/A79/363/

تقريبًا أي مؤسسة متخصصة أو رابطة علمية ذات صلة بمجال الحروب والإبادة الجماعية، أو مؤسسة دولية، أو منظمة حقوقية لم تُعلن موقفًا حاسمًا بشأن ما يجري في قطاع غزة.

لهذا، فإن استمرار البعض، رغم كل التوثيق السابق، في رفض الاعتراف بالإبادة الجماعية المتفاقمة، وأيضا محاربة وعرقلة اتخاذ أي إجراء بشأنها لا يعكس فشلاً سياسياً للمنظومة الدولية، كما قد يعتقد البعض، ولا يعبر حتى عن انحطاط الأطر الأخلاقية والقانونية التي قامت عليها المنظومة الدولية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية أيضا. وليس هذا فقط لأن هذه، القتل والإبادة، هي فعلا الطبيعة الحقيقية لمنظومة الهيمنة الغربية. بل، لأن جرائم الإبادة التي نراها في فلسطين ولبنان والعدوان على بقية المنطقة مدفوعة بأسباب استراتيجية وخطط إمبريالية – صهيونية كبرى، ولا يمكن فصلها عن مشروع إمبريالي أميركي-أوروبي أوسع، يتجاوز حدود فلسطين ليطال الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية برمتها، وحتى الجنوب العالمي كله.

فحتى وفق معايير المنظومة القانونية التي تمت صياغتها أصلا وفق متطلبات المصالح الإمبريالية الغربية، وعلى ذوق ومقاس القوى الكونية المهيمنة منذ الحرب العالمية الثانية، لم تكن تدخلات وإصدارات معهد ليمكين وغيره من مؤسسات دولية أعمالاً مناصرة أو معزولة؛ بل استندت إلى هذه التعريفات القانونية ذاتها، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)، التي تُعرّف الإبادة الجماعية بأنها أفعال تُرتكب «بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية»، بما في ذلك القتل، والتسبب في أذى جسدي أو نفسي جسيم، وفرض ظروف معيشية متعمدة تُؤدي إلى تدمير الجماعة جسدياً. ووفقًا لمنهجية المعهد الخاصة (وهي منهجية تميز بين عشرة أنماط من السلوك الإبادي الجماعي وتحدد ثماني مراحل زمنية للإبادة الجماعية، تتراوح من التصنيف واللاإنسانية إلى الإبادة والإنكار)، لم تكن أفعال الكيان الصهيوني في غزة قابلة للاعتراف بأنها إبادة جماعية من حيث النية والتأثير فحسب، بل أظهرت أيضًا خصائص جميع المراحل تقريبًا في وقت واحد. تشير الطبيعة المنهجية للتدمير، ولغة ومفردات الإبادة التي يستخدمها المسؤولين الصهاينة منذ اليوم الأول، والاستهداف المستمر للمدنيين والبنية التحتية الحيوية، إلى حملة مصممة لتحقيق نتائج ديموغرافية وإقليمية وجيوسياسية دائمة.

ففي وقت مبكر من منتصف أكتوبر ٢٠٢٣، كان معهد ليمكين صريحًا: لقد كَشف سلوك الكيان الصهيوني «عن نمط من نية الإبادة الجماعية، والذي تجلى من خلال تنسيق العمليات العسكرية، وتكتيكات الحصار، والحرب النفسية». وكان المنشور المحذوف الآن لرئيس وزراء الكيان، نتنياهو، على منصة اكس في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣، والذي استشهد به المعهد، مجرد رمز لهذه النية التي عبر عنها بكثافة ووضوح كل مسؤولي الكيان. كان هذا بمثابة أثر رقمي آخر يضاف الى الكثير غيره من رسائل الكيان المتعددة والعلنية عن الإبادة الجماعية، والتي لم تسع فقط إلى تبرير العنف الجماعي، بل إلى وضعه ضمن سردية صراع وجودي صفري أيضا. فبيان «الأكاديميين وخبراء الإبادة والهولوكوست»، الأهم في العالم، والذي صدر بعد شهرين من الحرب (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣)، وثق أيضا تصريحات ونية رئيس الكيان الإستيطاني،

ورئيس وزرائه، ووزرائه، ونوابه، وقادة جيشه الذين أعلنوا منذ اليوم الأول نيتهم القاطعة لإبادة الشعب الفلسطيني في غزة. كذلك وثق ملف القضية الاستثنائي الذي قدمته جنوب افريقيا لمحكمة العدل الدولية بعد شهرين من حرب الإبادة (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣)، «تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها» (جنوب أفريقيا ضد «إسرائيل»)،[37] والمرافعات القانونية الاستثنائية من قِبل الفريق القانوني الجنوب أفريقي[38] في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣)، وأيضا التدابير المؤقتة التي أصدرتها المحكمة الدولية في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤ (بعد ثلاثة أشهر)، حيث وجدت أنه «من المعقول» أن تكون «إسرائيل» قد ارتكبت أعمالًا قد تنتهك اتفاقية الإبادة الجماعية[39]، والتدابير الإضافية التي أصدرتها المحكمة الدولية في ٢٨آذار/مارس ٢٠٢٤ «تأمر فيها «إسرائيل» بضمان توفير الإمدادات الغذائية الأساسية وغيرها من السلع الإنسانية دون عوائق، في ظل مواجهة سكان غزة للمجاعة»[40] وما تبعها من قرارات تطالب بوقف الحرب[41].

وإلى جانب الإجراءات المباشرة للجيش والكيان الصهيوني، شدد معهد ليمكين على التواطؤ المؤسسي والرسمي للقوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. وأشار إلى الدور البنيوي للدعم العسكري والدبلوماسي الأمريكي والاوروبي في تمكين استمرار وتصعيد الفظائع في غزة. واستشهد باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعرقلة أي محاولة لوقف إطلاق النار والتهدئة، وشحنات الأسلحة الضخمة، والرفض الخطابي حتى لاستخدام مصطلح «خفض التصعيد»، كدليل قاطع على أن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا حتى مجرد متفرجين سلبيين، بل مُمكّنين ومشاركين فعليين في الإبادة الجماعية.

وفي بيان ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣، خلص معهد ليمكين إلى أن أحداث غزة تُمثل نقطة تحول في العلاقات الدولية والقانون، ليس فقط بسبب حجم الدمار والمعاناة، بل لأنها كشفت عن أزمة شرعية في نظام حقوق الإنسان العالمي. وأعلن البيان بقوة: «إن هذه الإبادة الجماعية ليست مجرد اعتداء على

---

37 International Court of Justice ,2023) .December .(28 Application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination) Ukraine v .Russian Federation .(https//:www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related-192/192-20231228/app--01-00en.pdf

International Court of Justice ,2023) .December .(29 Request for the indication of provisional measures) Application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination) Ukraine v .Russian Federation .((https//:www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related-192/192-20231229/pre-01-00-en.pdf

38 https//:youtu.be0/Q_zTb9dfGU

39 International Court of Justice ,2024) .January .(26 Provisional measures order in the case concerning the prevention and punishment of the crime of genocide) Israel v .Palestine .(International Court of Justice .https//:www.icj-cij.org/en/case149/

40 International Court of Justice ,2024) .March .(28 Order of 28 March :2024 Case concerning the application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination) Qatar v .United Arab Emirates - (Request for the indication of provisional measures .International Court of Justice .https//:www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related-192/192-20240328/ord01--00en.pdf

41 International Court of Justice) .Year .(Case concerning the application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide) Bosnia and Herzegovina v .Serbia and Montenegro ,(Judgment ,ICJ Reports .43 ,2007 https//:www.icj-cij.org/case192/

الشعب الفلسطيني، بل هي انهيار للأعراف والمؤسسات التي وُضعت لمنع مثل هذه الجرائم. إذا سُمح باستمرار هذا الأمر دون عقاب، فإن وعد «لن يتكرر أبدًا» لن يصبح مجرد وعد فارغ، بل فاحشًا.»

كما سلّط المعهد الضوء على تداعيات ذلك على الذاكرة والهوية الجماعية الفلسطينية، مشيرًا إلى أن حملة الإبادة هذه تحمل سمات «النكبة الثانية» – في إشارة إلى التطهير العرقي وطرد الفلسطينيين من وطنهم في عام ١٩٤٨. ومع ذلك، حذّر من أن حرب الإبادة الراهنة قد تُسفر عن كارثة أكبر: «محو الوجود الفلسطيني تمامًا من فلسطين التاريخية». بينما يقف العالم عند هذا المنعطف، دعا معهد ليمكين المؤسسات القانونية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية إلى رفض التأطيرات الملطفة أو المُصَحَّحة للوضع. وحثّهم على تسمية الجريمة بمسماها الحقيقي: إبادة جماعية، تتكشف في لحظة، تُسهِّلها شبكة من الجهات الفاعلة الحكومية وصمت المؤسسات.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٣، كانت الأدلة المتزايدة، وعدد الشهداء المتزايد باستمرار، والاستهداف الممنهج للبنية التحتية المدنية والحيوية الضرورية للحياة، و»فشل» المجتمع الدولي في التدخل، قد تجاوزت، في رأي معهد ليمكين ومراقبين آخرين، حدود النقاش. وما تبقى هو الإرادة الأخلاقية والسياسية لوقف الإبادة الجماعية، والمطالبة بالمساءلة، والحفاظ على سلامة القانون الدولي نفسه.

هذا بياننا للناس
المقاومة غاية وهدف

لم يسبق في كل التاريخ الحديث أن شهد العالم، وعلى مرأى ومسمع مليارات البشر، جريمة إبادة جماعية واسعة النطاق تُنفذ **في الزمن الفعلي، وعلى مدار عامين متتاليين، وبالبث الحي والمباشر، كما يحصل في غزة** منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. فلقد أتاحت تقنيات البث المباشر والانتشار الهائل للوسائط الرقمية، توثيق جرائم الإبادة لحظة بلحظة. ومع ذلك، **كشفت هذه التجربة عن مفارقة مأساوية: فبرغم حضور الكارثة في الوعي الإنساني العالمي الجمعي لم يُفضِ ذلك إلى أي تحرك حقيقي فعال مناسب ومتناسب،** بل تمثلت ردود الفعل بالتبلد، أو في أفضل الأحوال، بالتضامن العاطفي العابر. ورغم هذا الحدث غير المسبوق، وبهذا الشكل، في التاريخ الحديث، فإن منظومات الرقابة، والخجل الجمعي، والقسوة لا تكتفي بحجب الاستجابة الأخلاقية والإنسانية، بل حتى تسخر أحيانًا من مشاعر الحزن والذهول والرعب، من صدمتنا وحزننا على الفاجعة المروعة التي حلت بأهلنا في فلسطين ولبنان واليمن.

لقد عاينّا، وعايَن العالم كله قليل فقط من تلك المشاهد والأحداث القاسية والمروعة التي لا تُحتمل، تلك التي سطرت فيها غزة تاريخا غير مسبوق من الألم، والدماء، والقتل، والدمار. ولعامين متتاليين، لم يتوقف الموت عن الزحف بجنون، ولم تفرغ السماء من صرخات الأبرياء. شاهدنا وشهدنا، وشاهد العالم وشهد **أحداث ومشاهد مروعة لعدد كبير يوميا من الجثث الممزقة والمحروقة والمقطعة، لجثث الآلاف من الأطفال الصغيرة، محمولة على أيدي مرتعشة لآباء وأمهات مكلومين،**

لضحايا يُدفنون جماعياً يوميا بالمئات، أو يحرقون في خيام النزوح، أو يُلقون في ممرات المستشفيات والشوارع بلا هوية ولا اسم. تابعنا وتابع العالم، لعامين كاملين ولحظة بلحظة، كيف يستباح الدم والإنسان بوحشية غير مسبوقة لم يكن ممكنا للعقل البشري أن يتخيل أنها ممكنة الحدوث وأن بعض البشر قادرين على ارتكابها بهذه الهمجية والقسوة والتوحش، في غزة، والضفة، ولبنان، واليمن، دون أي أن تنتفض الإنسانية لكرامتها ومصيرها الممكن. شاهدنا كيف يحمل أهلنا المكلومين على كاهلهم، يوما بعد يوم، أوجاع كل الأرض، ويغرقون في ويلات وعذابات ومآسي لا تنتهي.

لكن، وبرغم هذا الكم الهائل من العنف والدمار والقتل البشع المستمر بلا انقطاع منذ عامين، فإن **الردّ الفعلي والمناسب والمتناسب ظل غائبًا**، وحلّ مكانه لعامين متتالين صمت عربي وعالمي يكاد يكون تواطئيًا. والمفجع جدا أن هذا الصمت يتفاقم كل يوم على الرغم من إدراك الناس ماذا يحصل وكيف يحصل ومن المسؤول. **فبينما يواصل الناس، ويواصل العرب والمسلمين، في كل مكان حياتهم، يُقتل كل يوم مئات من الأبرياء في غزة والضفة ولبنان واليمن بأكثر الطرق وحشية وهمجية وبأكثر الأسلحة تدميرا، أو يُجبرون على مشاهدة قتل وحرق وتقطيع أطفالهم أمام أعينهم دون القدرة على فعل شيء غير الانتظار ومناشدة العالم، أو يجبر الأطفال على مشاهدة قتل آبائهم وأمهاتهم وعائلاتهم بوحشية أمام أعينهم، أو تباد آلاف العائلات الممتدة كاملة وتمسح كليا من السجل المدني فلا يبق منها حتى من يسرد شيئا عن معاناتهم وعذاباتهم، أو حتى من يذكر أو يتذكر أنهم كانوا بيننا وعاشوا مثلنا وابيدوا بوحشية غير مسبوقة.**

ولعلّ الأخطر من كل ذلك أن الإنسانية كلها تواجه اليوم، من خلال هذه الإبادة، امتحانًا وجوديًا غير مسبوق؛ امتحانًا لا يتعلق فقط بقيمها ومبادئها، **بل بمستقبلها ككل.** فالسكوت على الإبادة الجارية في فلسطين والمستمرة منذ عامين سيكون **عاملا تأسيسيا يرسم مستقبل الإنسانية جمعاء ويحدد أي نوع من البشر سنكون، وفي أي مجتمعات ودول وفي وأي عالم سوف نعيش.**

والمقلق جدا، ويجب أن يكون مخيفا جدا للجميع، أن استمرار الصمت العالمي أمام ما يحدث في فلسطين، وأيضا لبنان واليمن، لا يمثل فقط إخفاقًا أخلاقيًا للإنسانية جمعاء، بل **يشير إلى تحوّل عميق في بنية الفاعل الاجتماعي والتاريخي على المستويين العربي والإسلامي، وأيضا على المستوى العالمي. فهذا الغياب لم يعد مجرد انكفاء سياسي أو عجز مؤسسي أو ضعف تنظيمي، بل يُمكن قراءته بوصفه انعكاسًا لهيمنة رأس المال والمنظومة الإمبريالية التي تعيد تشكيل الوعي الجمعي والخيال السياسي وتعيد تشكيل أنماط الوعي والسلوك والإدراك الإنساني، بحيث يُدفع الناس نحو القبول بصيغة أحادية للحياة: نحو صيغة يكون فيها الصمت نوعًا من التعايش مع القتل، ويُختزل فيها الأمل بأن يأتي قتلنا من قبل آلة التوحش الإمبريالي الصهيوني لاحقًا لقتل الآخرين فقط، لا أكثر.** فالرأسمالية المتوحشة، أفرغت وتُفرغ الفعل الجمعي من مضمونه، وأعادت إنتاج البشر بوصفهم أفرادًا منفصلين، لا يملكون سوى أن يصمتوا وهم يشاهدون، في قتل غيرهم، قتلهم المؤجل فقط. ورغم ذلك، يظلوا صامتين.

لم تعد إبادة الفلسطينيين مجرّد قضية سياسية أو إنسانية فحسب، بل أصبحت مرآة تعكس مآلات وتحولات العالم الحديث كله، ومصير الإنسانية في ظل الهيمنة الإمبريالية الغربية. والمرعب أن مشاهدة الإبادة، والصمت، والتواطؤ، وأيضا غياب الفعل، باتت علامات فارقة جدا في مرحلة حاسمة جدا تُصاغ فيها الإنسانية من جديد، ولكن، هذه المرة، على أنقاض المعاناة والدمار والإبادة. فالإبادة الجارية في فلسطين، خصوصا في ظل غياب ردّ فعل إنساني فاعل، مناسب، ومتناسب، وضمن نظام عالمي يُعاد تشكيله وفق منطق السوق والربح، تمثل نقطة تحول مفصلية في تاريخ الإنسانية الحديث. وإن استمرار هذا الصمت، مع تلاشي واندثار الفاعلين التاريخيين، ينبئ بمستقبل قاتم، لا يعاني فيه الإنسان من العنف وحده، بل من فقدان المعنى، ومن عجز العالم عن تبرير إنسانيته أمام أكثر الكوارث وأشدها وضوحًا ودموية.

لم يسبق في كل التاريخ الحديث أن شهد العالم، وعلى مرأى ومسمع مليارات البشر، جريمة إبادة جماعية واسعة النطاق تُنفذ في الزمن الفعلي، وعلى مدار عامين متتاليين، وتنقل للعالم بالبث الحي والمباشر، كما يحصل في غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. ومع ذلك، كشفت هذه التجربة عن مفارقة مأساوية: فبرغم حضور الكارثة في الوعي الإنساني العالمي الجمعي لم يُفضِ ذلك إلى أي تحرك حقيقي فعال مناسب ومتناسب، بل تمثلت ردود الفعل بالتبلد، أو في أفضل الأحوال، بالتضامن العاطفي العابر. ورغم هذا الحدث غير المسبوق، وبهذا الشكل، في التاريخ الحديث، فإن منظومات الرقابة، والخجل الجمعي، والقسوة لا تكتفي بحجب الاستجابة الأخلاقية والإنسانية، بل حتى تسخر أحيانًا من مشاعر الحزن والذهول والرعب، من صدمتنا وحزننا على الفاجعة المروعة التي حلت بأهلنا في فلسطين ولبنان واليمن.

لقد عاينّا، وعايَن العالم كله قليل فقط من تلك المشاهد والأحداث القاسية والمروعة التي لا تُحتمل، تلك التي سطرت فيها غزة تاريخا غير مسبوق من الألم، والدماء، والقتل، والدمار. ولعامين متتاليين، لم يتوقف الموت عن الزحف بجنون، ولم تفرغ السماء من صرخات الأبرياء. شاهدنا جميعا وشهدنا، وشاهد العالم وشهد مشاهد مروعة لعدد كبير يوميا من الجثث الممزقة والمحروقة والمقطعة، لجثث الآلاف من الأطفال الصغيرة، محمولة على أيدي مرتعشة لآباء وأمهات مكلومين، لضحايا يُدفنون جماعياً يوميا بالمئات، أو يحرقون في خيام النزوح، أو يُلقون في ممرات المستشفيات والشوارع بلا هوية ولا اسم. تابعنا وتابع العالم، لعامين كاملين ولحظة بلحظة، كيف يستباح الدم والإنسان بوحشية غير مسبوقة لم يكن ممكنا للعقل البشري أن يتخيل أنها ممكنة الحدوث وأن البعض قادر على ارتكابها بهذه الهمجية والقسوة والتوحش دون أن تنتفض الإنسانية لكرامتها ومصيرها الممكن. شاهدنا كيف يحمل أهلنا المكلومين على كاهلهم، وحدهم، يوما بعد يوم، كل أوجاع الأرض، ويغرقون في ويلات وعذابات ومآسي لا تنتهي.

لكن، وبرغم هذا الكم الهائل من العنف والدمار والقتل البشع المستمر بلا انقطاع منذ عامين، فإن الردّ الفعلي والمناسب والمتناسب ظل غائبًا، وحلّ مكانه لعامين متتالين صمت عربي وعالمي يكاد

يكون تواطئيًا. والمفجع جدا أن هذا الصمت يتفاقم كل يوم على الرغم من إدراك الناس ماذا يحصل وكيف يحصل ومن المسؤول. **فبينما يواصل الناس، ويواصل العرب والمسلمين، في كل مكان حياتهم كالمعتاد، يُقتل كل يوم مئات من الأبرياء في غزة والضفة ولبنان واليمن بأكثر الطرق وحشية وهمجية وبأكثر الأسلحة تدميرا، أو يُجبرون على مشاهدة قتل وحرق وتقطيع أطفالهم أمام أعينهم دون القدرة على فعل شيء غير الانتظار ومناشدة العالم، أو يجبر الأطفال على مشاهدة قتل آبائهم وأمهاتهم وعائلاتهم بوحشية أمام أعينهم، أو تباد آلاف العائلات الممتدة كاملة وتمسح كليا من السجل المدني فلا يبق منها حتى من يسرد شيئا عن معاناتهم وعذاباتهم، أو حتى من يذكر أو يتذكر أنهم كانوا بيننا وعاشوا مثلنا وابيدوا بوحشية غير مسبوقة.**

ولعلّ الأخطر من كل ذلك أن الإنسانية كلها تواجه اليوم، من خلال هذه الإبادة، امتحانًا وجوديًا غير مسبوق؛ امتحانًا لا يتعلق فقط بقيمها ومبادئها، بل بمستقبلها ككل. فالسكوت على الإبادة الجارية في فلسطين والمستمرة منذ عامين سيكون **عاملا تأسيسيا يرسم مستقبل الإنسانية جمعاء ويحدد أي نوع من البشر سنكون، وفي أي مجتمعات ودول وفي وأي عالم سوف نعيش.**

بناء على كل سبق:

أولا: إن كل ما سلف (انظر النص الكامل للتوثيق) من توصيف حال، بوحشيته وهمجيته، وأيضا بمساراته واحتمالاته الرهيبة، يشكل التبرير الأقوى والأمثل للمقاومة، والسبب الابلغ لنصرتها والدفاع عنها، إلا لمن يقبل بهذا المسار المتوحش للإنسانية. فإذا لم يكن ما حصل ويحصل أمام أعيننا لعامين طويلين تجاوز كل ما نعرفه من توحش وهمجية سيدفع للمقاومة، وحتى يجعلها ضرورة ملحة وحاجة وجودية، فما الذي يمكن أن يكون سبب قوي لتبرير لمقاومة ورفض ما يجري. ولو كان الناس في بلادنا يعيشون حتى بالحد الأدنى من الكرامة وإمكانيات العيش التي لا تبرر السكوت بحد ذاتها، فلربما وجدنا تفسيرا، لا تبريرا، لبعض من يطالب بالسكوت مخدوعا بوهم النجاة مع الصمت. فبعض الناس قد تختار أحيانا العيش الصعب وحتى المذل على أن تفكر بما تعتبره توهما مخاطرة بالرفض والمقاومة. في الحقيقة، من المدهش أن بعض الناس أصلا تختار السكوت وتتحمل الكثير من الأذى على أن تتحمل تبعات المقاومة التي ستكون ليس فقط أقل كثيرا في المحصلة، ولكنها أيضا تؤسس لأفق نهاية هذا التوحش والهمجية. أما وأن الموت الآن حتما قادم، والقتل البشع حتما قادم، والدمار قادم لا محالة. وأما وأن السكوت هو فعل انتظار لقتل مؤجل فقط، ورجاء ووهم غبي فقط بأن يكون حظك بأن تكون الأخير في قائمة القتل والإبادة، فلا سبب أفضل من ذلك للمقاومة. لهذا السبب بالذات، ولمثل هذه الحال أصلا وُجدت المقاومة، وكانت أهميتها وضرورتها.

إن كل ما سلف يؤكد بشكل لا لبس فيه، **ليس فقط أن المقاومة خيار واحد ووحيد للدفاع عن الإنسانية والوجود أمام آلة القتل الهمجية، بل أن مجرد وجود المقاومة المنظمة أصبحت غاية**

نبيلة بحد ذاتها وهدف مقدس يستوجب الدعم والتكريس. فالمشهد العربي والعالمي ومآلاتهما المحتملة يشيران بوضوح الى أن فكرة **المقاومة أصبحت الجدار الأخير أمام سقوط الإنسانية كلها** في براثن التوحش والهيمنة. ومن ثمّ، فإن حركات المقاومة، بمختلف أشكالها وخلفياتها، **لا تحتاج إلى تبرير وجودها أو الدفاع عن شرعيتها في وجه الحملات الإعلامية المسعورة التي يقف خلفها مرتكبي إبادة غزة، خصوصا في هذا الوقت بالذات. فمستقبل الإنسانية ذاته، وحتى مجرد الأمل بمآلات بديلة للحياة في المستقبل، باتت كلها مرتهنة بمجرد وجود واستمرار هذه المقاومة**

ثانيا: بعد مرور عامين على جريمة الإبادة، **بات** العالم على دراية تامة، لا لبس فيها، **بالجهات الرئيسية المسؤولة عن ارتكاب أفظع وأبشع الجرائم التي شهدها التاريخ الحديث. بات العالم على معرفة بمن الذي يقتل، ومن الذي يمول، ومن الذي يُمَكِّنْ، ومن الذي يصمت.** إذ لم يكن بالإمكان أن يستمر الكيان الصهيوني في ممارساته الإجرامية كل هذا الوقت، وأن يكشف طبيعته وحقيقته المتوحشة حتى بلا أي ردة فعل مناسبة ومتناسبة طيلة هذه المدة، لولا الغطاء السياسي والعسكري والأمني والمالي والإعلامي الكامل والشامل الذي وفرته له المنظومة الغربية، كما توثق ذلك التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية الدولية والأكاديمية، ولولا الدور الذي لعبته أيضا بعض الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، سواء بحكم تواطئها أو صمتها وقمعها لمن يعارض الإبادة في بلادنا، أو حتى مشاركتها أحيانا. لقد أسهم هذا التحالف العالمي المتوحش في **تشكيل واقع عالمي مأزوم، وضَع البشرية أمام مفترق طرق حاسم لا خيار فيه: فإما الانخراط في منظومة القتل والاضطهاد، بالصمت، أو التواطؤ، أو حتى المشاركة الفاعلة، أو اتخاذ موقف واضح لا لبس فيه للدفاع عن الكرامة الإنسانية وحق الشعوب في المقاومة.**

ثالثا: في ظل التصعيد المتواصل للتوحش الإمبريالي والصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بشكل خاص، وشعوب الجنوب العالمي بشكل عام، **تتجلى بوضوح القدرات التدميرية الهائلة التي تعكس اختلالًا هائلاً في موازين القوى العالمية.** ومع ذلك، فإن **هذه الهجمة لا تُخفي في المقابل بوادر تراجع في دائرة الهيمنة والسيطرة الأميركية والغربية،** التي بدأت تنكمش تدريجيًا بفعل تحولات بنيوية عميقة في النظام الدولي. فمؤشرات قياس القوة الشاملة تشير إلى تراجع ملموس في الهيمنة الغربية، بما في ذلك مكانة الولايات المتحدة واوروبا، في مقابل صعود قوى دولية من خارج المعسكر الغربي، وهو ما سيُفضي حتما إلى اتساع رقعة الفواعل الدولية الخارجة عن السيطرة المباشرة للمنظومة الغربية، وبالتالي تراجع قدرتها على النهب والتحكم بالموارد العالمية.

ومع التضاؤل الحتمي للفضاء الجيوسياسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها، ستتقلص كذلك قدرتهم على تمويل مشاريع الهيمنة واستدامتها في المستقبل، بما في ذلك أنماط العنف المنظم والتدخلات العسكرية كالتي نشهدها في فلسطين والمنطقة العربية. فتحولات النظام العالمي يمكن أن تمثل منعطفًا تاريخيًّا. فإعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العالم ستؤدي حتما إلى تراجع نسبي في الهيمنة الأميركية والغربية. **ولكن الأهم أن هذه التحولات تفتح آفاقًا للعمل**

المقاوم ولحركات المقاومة ليس فقط في المنطقة العربي، بل وفي دول الجنوب عموما، وليس فقط كدفاع عن النفس أو كاستجابة أخلاقية ورد على الإبادة، بل كخيار استراتيجي وتاريخي واعٍ، يُعيد صياغة معايير الإنسانية كما ينبغي لها أن تكون. هذا يدركه جيدا ليس فقط من يتسلحون بالأمل وفضيلة الصبر التي يتحلى بها المقاومون، بل وأيضا من يدركون جيدا وعميقا معنى المقاومة وجوهر انتصار حركات التحرر وفي القلب منه قدرتها الهائلة على التحمل والتضحية والصبر.

لهذا، لا يمكن فهم فعل المقاومة العربية، في فلسطين ولبنان واليمن، بوصفها رد فعل يائس، كما قد يتخيل أو يدّعي بعض المتخاذلين، أو حتى مجرد تعبير أخلاقي محدود عن رفض الإبادة الجارية، مع أن المقاومة هي معيار الأخلاق الأسمى. بل ينبغي النظر إليها، برغم التضحيات والخسائر الهائلة التي تدمي قلوبنا، باعتبارها الخيار العقلاني، الواقعي، والتاريخي والإنساني الذي يتسق مع التحولات الجارية في بنية النظام الدولي، ومع تراجع قدرة القوى المهيمنة على مواصلة مشاريعها الاستغلالية.

رابعا: أن الصمت الشعبي العربي والعالمي على إبادة من نوع جديد، أكثر توحشا وهمجية ووقاحة من كل أحداث التاريخ الحديث، دون أي رد فعل مناسب ومتناسب مع حجم الجريمة التي ترتكب في غزة، وعلى مدى عامين كاملين، توشر لتحوّل عميق في بنية الفاعل الاجتماعي والتاريخي على المستويين العربي والإسلامي، وأيضا على المستوى العالمي. فهذا الغياب الكامل والاستقالة من المسؤوليات الجماعية والفردية، ليست مجرد انكفاء سياسي أو حتى عجز مؤسسي أو ضعف تنظيمي، بل هي أساسا انعكاس لهيمنة رأس المال والمنظومة الإمبريالية.

لكن حال العالم هذا، وحال الوطن العربي والعالم الإسلامي أيضا، وبرغم كارثيته، غير مستدام، ولا ينبغي أن يدفع الى اليأس، كما قد يعتقد البعض. بل هذا بالضبط ما يفترض ويستوجب العمل أكثر والمقاومة أكثر للتصدي لهذا التوحش. فمصير الإنسانية، لا مصير غزة وحدها، أو فلسطين، أو لبنان، أو اليمن هو الذي على المحك. فحرب الإبادة في غزة، وأيضا العدوان الهمجي المستمر على لبنان واليمن يمكن فهمها وإدراك طبيعة وحقيقة المشاركين فيها، كما يمكن أيضا فهم حقيقة وطبيعة الكيان الصهيوني وموقعه ودوره ووظيفته، ليس فقط ضد الفلسطينيين والعرب، **بل كعدو للإنسانية، وكأداة تنفيذية للقتل والإبادة والعدوان على مستوى متقدم في المنظومة الرأسمالية. فليست المشكلة كما يدعي الإعلام الغربي في حملاته التضليلية غير المسبوقة هي في وجود حكومة صهيونية متطرفة، أو برئاستها من قبل مجرم حرب كنتنياهو يتهرب فقط من السجن بقتل الأطفال. المشكلة هي الأسس التي تقوم عليها المنظومة الكونية التي تتوحش أكثر مع تراكم أزماتها.** فتوصيف معهد ليمكين للكيان الصهيوني بأنه «**مجتمع مُتشبّع بعمق بأيديولوجية الإبادة الجماعية**»[42] ليس إلا النتاج الطبيعي لهذه المنظومة المتوحشة كلها، وليس إلا صورة مصغرة عن عالم رأسمالي متوحش

42 Lemkin Institute ,2023) .October .(22 Statement on the Biden administration's complicity in genocide in Gaza .The Lemkin Institute.
https//:www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-on-the-biden-administration's-complicity-in-genocide-in-gaza

أكبر تأسس على الإبادات الجماعية وبني على دماء الشعوب الأصلية، كإبادة السكان الأصليين في أميركا الشمالية، وإبادة إسبانيا للسكان الأصليين في منطقة البحر الكاريبي، وإبادة بريطانيا للسكان الأصليين في تسمانيا والأهوال التي أُطلقت على العديد من الشعوب المُستعمَرة الأخرى، كإبادة ألمانيا للهيريرو والناما في ناميبيا، وعنف بلجيكا المفرط في الكونغو، وجرائم فرنسا والبرتغال ضد الإنسانية في قمع مقاومة السكان الأصليين، وغير ذلك الكثير.

هذا المسار العالمي يؤكد حقيقة واحدة لا جدال فيها: **النضال والمقاومة الفلسطينية والعربية من أجل التحرّر من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ليست مجرّد قضية محلية أو خاصة بالفلسطينيين والعرب فقط، بل إن نضال الشعب الفلسطيني والعربي يرتبط عضوياً وبنيويا بكل البنى النضالية في العالم، الساعية إلى بناء عالم أكثر عدالة ومساواة وإنسانية. لهذا، يشكل النضال الفلسطيني والعربي ضد المشروع الصهيوني، بلا أدنى شك، ركيزة حقيقية وأساسية وصلبة لمشروع أممية إنسانية مضادة، تقوم على مبادئ الأخوّة الإنسانية والعدالة والمساواة بين البشر، كبديل ضروري عن النظام الأممي المتوحش السائد الذي بات، نتيجة لجشع النخب المهيمنة، يُهدّد الوجود البشري برمّته.**

لهذا بالضبط، أن المقاومة الفلسطينية والعربية ضد المشروع الاستعماري الصهيوني والهيمنة الامبريالية الغربية في فلسطين والمنطقة العربية هي جزء لا يتجزأ من حركة التحرّر والمقاومة العالمية، إن لم تكن رأس حربتها راهنا. فالمشروع الصهيوني، بما يمثله كنقيض مطلق لحركة التحرر الوطني العربية والعالمية، وكآخر وأبشع نماذج الاستعمار الاستيطاني في التاريخ الحديث، ليس مجرد ظاهرة معزولة او حتى محلية أو إقليمية، بل هو عامل فعّال ومركزي في إسناد وترسيخ مختلف أنماط الظلم والقمع والاستغلال والنهب في العالم، وليس إسناده الشرس جدا لنظام الفصل العنصري البشع في جنوب إفريقيا حتى اللحظة الأخيرة الا نموذج لأمثلة عديدة على حقيقة ودور هذا الكيان الاستيطاني.

ختاما، إن صمود المقاومة الأسطوري في غزة ولبنان واليمن، وإصرار المقاومين الأبطال المذهل على الاستمرار في خوض المعركة المفروضة عليهم، ورفض الاستسلام المذل، وأيضا صمود البيئات الحاضنة وتضحياتها الهائلة التي تقارب حدود المعجزة، تؤكد أن المقاومة هي المسار الوحيد الكفيل بإنقاذ الإنسانية جمعاء من مآلات كارثية ومستقبل معتم. فبرغم الخلل الهائل في موازين القوى، والتي كانت تشير منذ البداية إلى احتمالات رهيبة جدا وقاسية جدا من الإجرام والتوحش، واجه المقاومون الأبطال والبيئات الحاضنة، ولا يزالوا، آلة القتل الإمبريالية-الصهيونية ببسالة منقطعة النظير لم نشهد مثيلا لها في كل تاريخ حركات التحرر، **وينبغي أن لا يدفع صمودهم المدهش فقط لتبرير التفاؤل والتسلح بالأمل، بل وأن يؤكد أنه الخيار الوحيد الممكن للحفاظ على إنسانيتنا وأيضا احترام وصون تضحياتهم الهائلة.**

لهذا، نختم بياننا بترديد عبارة تقارب النبوءة لأنبل الثوار والمقاومين الذين عرفتهم الإنسانية، الشهيد السيد حسن نصرالله، للتأكيد أن ثالوث الإبادة والشر الامبريالي الغربي-الصهيوني-الرسمي

العربي لن يرى راية بيضاء وأن المقاومة ستظل ممسكة ومتمسكة بالأمل وبوعد النصر، ليس من أجلها فقط، بل من أجل الإنسانية جمعاء. فـ «من بين الدماء الزكية، وبالرغم من مشاهد قطع الليل المظلم الزاحفة على منطقتنا، من بين رائحة الدم والبارود، ننظر بكل يقين، فنرى، خلف هذه القطع المظلمة من الليل المدلهم، أن هناك فجرا للنصر سيبزغ، وان هناك شمسا للعدالة والحق، ستشرق على كل هذا العالم»[43]

عاشت فلسطين عربية